جامعة احمد دراية أدرار–الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة العلوم الإقتصادية

تخصص مالية وبنوك

الموضوع:

متطلبات تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة المالية

فترة التربص: من 2017/02/05 إلى2017/02/15

إعداد الطالبتين :

- طالبي مريمة
- كادي فاطمة

إشراف الأستاذ:

د. بلال بوجمعة

لجنة المناقشة

01	د.عبد الرحمن عبد القادر	جامعة ادرار	رئيسا
02	د.بلال بوجمعة	جامعة ادرار	مشرفا ومقررا
03	أ.بد زيدي عبد اللطيف	جامعة ادرار	مناقشا

الموسم الجامعي: 2017/2016م

الموضوع:

متطلبات تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة المالية

فترة التربص: من 2017/02/05 الى2017/02/15

شكر وعرفان

مصداقا لقوله تعالى "وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم"

ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت على وعلى والدي وان أعمل صالحا ترضاه .

الحمد الله الذي جلت نعمته وتقدست أسماؤه فبفضله وحسن توفيقه تم إنجاز هذا العمل.

نتقدم بكل معاني الشكر والتقدير إلى أستاذ المشرف الدكتور **بلال بوجمعة** الذي كان سند لنا في انجاز هذا العمل الذي لم يبخل علينا بتوجهاته القيمة

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والعرفان لجميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية الذين قدموا لنا ذخيرة المعرفة .

كما لا يفوتنا أن نتقدم بشكر والتقدير كبير لكافة موظفين بنك الوطني الجزائري وبالأخص الأستاذ

"**مناصري عبد القادر**" الذي ساعدنا على انجاز الدراسة الميدانية.

كما نتقدم بشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على ما أبده من ملاحظات ومقترحات لمذكرتنا

كما نتوجه بالشكر والاحترام إلى الأستاذ "**مبروك**" على صبره معنا لي أخراج هذا العمل

في أحسن ظروف جزاه الله عنا أفضل الجزاء

والشكر الجزيل لكل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد.

الإهداء

شيء جميل أن يسعى الإنسان إلى النجاح فيحصل عليه و الأجمل أن يتذكر من كان السبب في ذلك

الحمد لله الذي لا يحمد على النعمة سواه،الحمد لله الذي ممد لنا طريق النجاح أهدي ثمرة جهدي

إلى من كان سببا في وجودي إلى من زرع في قلبي أسمى معاني الحياة.

من علماني خطوات و أحرف نطقي الأولى التي فتحت ذراعيها و سقتني في فيض حنانها

و علمتني ما قيمة الأشياء أمي ثم أمي ثم أمي أطال الله في عمرها.

إلى من صبر من أجلي ما صبر أيوب في مرضه وابيضت الرؤوس من وطئه إلى منبع الصبر و مصدر

قوتي و عزيمتي أبي الغالي أطال الله في عمره .

إلى أغلى إنسانة في الوجود ، و توأم روحي أختي فاطيمة و زوجها حمزة والبرعم الصغير يونس.

إلى ينابيع السعادة و مصدر عطائي إخوتي(عبد الرحمن، عبد الكريم ، عبد الحق، عبد اللطيف، عبد

الحكيم، سعيدة ،ونجاة).

إلى من شاركت معي مشقة هذا العمل صديقتي فاطيمة متمنية لها كل النجاح والتوفيق في حياتها.

إلى من نسأل الله أن يكون سندي ورفيقي في الحياة خطيبي عبد الرحمن.

إلى جدي رحمه الله وإلى التي عمرتني بحنانها و دعواتها جدتي أطال الله في عمرها

إلى أخوالي وخلاتي وعماتي كل بأسمائهم.

إلى كل الأهل والأقارب وكل من يحمل لقب **طالبي،دودو، جامعي،بلقاسمي، هرموني كادي، صلاحي ،**

عزوزي

إلى كل زميلاتي وزملائي في فوج مالية وبنوك والفروع الأخرى

إلى دفعة 2017و إلى كل من مد لي يد العون وساعدوني ولو بكلمة طيبة

إلى شموعي التي احترقت لتضيء منارة علمي الذي أنا به أفتخر شيوخي

الكرام أساتذتي الأعزاء من الطور الإبتدائي إلى الجامعي.

إلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

هذا العمل المتوضع أهديكم وأسئل الله عني خير الجزاء أن يجازيكم

وفي الفردوس الأعلى أن يجمعني بكم بجور المصطفى حبيبي وحبيبكم .

مريمة

الاهداء

إلى من قال في شأنهما الله عز وجل
(وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين أحسانا)
إلى نبع الحنان و الأمان...
إلى أغلى إنسانين في حياتي أمي و أبي ، اللذان أرادا لي الأفضل دائما ودفعاني لأمضي قدما نحوى مستقبل منشود
أطال الله في عمرهما
إلى أحباء قلبي و أشقاء روحي إلى أخواتي :"مليكة ,زهرة و ابنتها "سولف", يوسف, محمد" إلى نوردين وجميلة
رحمهما الله و اسكنهما فسيحة جنانه
إلى كل فرد من أفراد العائلة كبيرا وصغيرا.
إلى من تذوقت معها أجمل اللحظات.... إلى من سأفقدها إلى من شاركتني مشقة هذا العمل.
. إلى صديقتي مريمة.
إلى كل الأصدقاء.... إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة وتمنى لي التوفيق..
إلى كل من حملهم قلبي و لم يحملهم قلمي.

فاطمة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	_
فهرس المحتويات	I
قائمة الجدول	III
قائمة الأشكال	V
قائمة المختصرات	VI
مقدمة	أ-
الفصل الأول: الإطار العام للجهاز المصرفي الجزائري	06-27
تمهيد	07
المبحث الأول: إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري	08
المطلب الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري	08
الفرع الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري قبل قانون النقد والقرض	08
الفرع الثاني:تطور الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض	11
المطلب الثاني : تعديلات قانون النقد والقرض	14
الفرع الأول: الأمر 01/01	14
الفرع الثاني:الأمر 11/03	15
الفرع الثالث:الأمر 04/10	15
المبحث الثاني:وضع الجهاز المصرفي الجزائري	16
المطلب الأول: وضع الودائع	16
المطلب الثاني: وضع القروض	18
المبحث الثالث:الجهاز المصرفي الجزائري المتطلبات والتأهيل	21
المطلب الأول: مفهوم تأهيل المنظومة المصرفية	21
المطلب الثاني: أساسيات التأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية	22
الفرع الأول: عراقيل تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية	22
الفرع الثاني :مبررات تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية	23
الفرع الثالث: متطلبات تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري	25
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني:العولمة المالية وآثارها على الجهاز المصرفي الجزائري	28-47
تمهيد	29
المبحث الأول:ماهية العولمة المالية والعوامل المساعدة لتطورها	30
المطلب الأول :ماهية العولمة المالية وخصائصها	30
الفرع الأول: تعريف العولمة المالية	30

الفرع الثاني: مراحل العولمة المالية	31
الفرع الثالث: خصائص العولمة المالية	32
المطلب الثاني:العوامل المساعدة على تطوير العولمة المالية	34
المبحث الثاني:أساسيات حول العولمة المالية	37
المطلب الأول :مؤسسات العولمة المالية	37
المطلب الثاني:مزايا ومخاطر العولمة المالية	38
الفرع الاول: مزايا العولمة المالية	38
الفرع الثاني: مخاطر العولمة المالية	39
المبحث الثالث::آثار العولمة المالية على الأداء المصرفي الجزائري	40
المطلب الأول:إعادة صناعة هيكل الخدمات المصرفية واتفاقية بازل لكفاية رأس المال	40
الفرع الأول: إعادة صناعة هيكل الخدمات المصرفية	40
الفرع الثاني: اتفاقية بازل لكفاية رأس المال	43
المطلب الثاني: ظهور البنوك الالكتروني وانتشار عملية غسيل الأموال	46
الفرع الأول: ظهور البنوك الالكترونية	46
الفرع الثاني: انتشار عملية غسيل الأموال	46
خلاصة الفصل	47
الفصل الثالث: دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري وكالة أدرار(BNA)	61-48
تمهيد	49
المبحث الأول: الإطار المنهجي لدراسة	50
المطلب الأول: لمحة تاريخية لبنك الوطني الجزائري	50
المطلب الثاني:الطريقة المنهجية لدراسة	54
المبحث الثاني: تحليل دليل المقابلة وعرض النتائج	56
المطلب الأول: تحليل دليل المقابلة الشخصية المعمقة	56
المطلب الثاني: عرض نتائج مقابلة الشخصية المعمقة	59
خلاصة الفصل	61
خاتمة	65-62
قائمة المصادر و المراجع	71-66
الملخص	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-I	وضع ودائع الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2010-2013	16
02-I	وضع الودائع بالنسب المئوية%	17
03-I	وضع القروض الموجهة إلى المصارف حسب القطاعات خلال الفترة 2010-2013	19
04 -I	وضع القروض بالنسب المئوية %	19
01- II	دوافع الإندماج والقوى المتحكمة به	42
02-II	تشكيلة الأموال الخاصة الصافية وفق مقرر بازلا	44
01-III	الدرجة العلمية للموظفي البنك	57

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-I	وضع الودائع	17
02-I	توزيع القروض حسب البنوك العمومية والخاصة	18
03-I	وضع القروض	20
04-I	توزيع القروض حسب القطاع العمومي والخاص	20
01-II	أهم المخاطر التي تعالجها نسبة ملاءة بازل	45
01-III	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة أدرار	53
02-III	الدرجة العلمية للموظفين	57

قائمة المختصرات

الرمز	المعني باللغة الأجنبية	المعنى باللغة العربية
BADR	Banque Algérienne de Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BDL	Banque de Développement Local	بنك التنمية المحلية
BAN	Banque National Algérienne	البنك الوطني الجزائري
CPA	Crédit Popularize Algérien	القرض الشعبي الجزائري
AGB	Banque Gulf Algérienne	بنك الخليج
ISO	International organization for Standardization	المنظمة العالمية لتقييس
WOT	World Trade Organisation	منظمة التجارة العالمية
IMF	International Monterey Fund	صندوق النقد الدولي

مقدمة عامة

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دور مهما في النشاط الاقتصادي، فهو أكثر قطاعات استجابة للتغيرات سواء المحلية أو الدولية، ونظرا للتحولات التي تشهدها هذه الأخيرة أصبح ملزم الاهتمام بهذا القطاع والعمل على إصلاحه ، والجزائر كباقي دول العالم الثالث عمدت عدة إصلاحات من أجل التحول إلى اقتصاد السوق ، منذ بداية التسعينيات بهدف تحرير قطاعها المصرفي وفتحه أمام المنافسين والسماح بإنشاء بنوك خاصة .

يعتبر قانون 10/90المتعلق بقانون النقد والقرض من أهم القوانين التي تضمن رؤية واضحة لدور النظام المصرفي في ظل تطبيق آليات السوق ، هذا بالإضافة إلى محطات أخرى من الإصلاحات سعت من خلالها إلى عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري.

إن سياسة الإصلاحات المتبعة من طرف المنظومة المصرفية ، أثارت نزع نحو الانفتاح الاقتصادي للأسواق الأمر الذي أدى إلى ظهور المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية والتقدم التكنولوجي، وكذا تحرير المبادلات المالية وإزالة أو تخفيض القوانين والتنظيمات التشريعية،إن كل هذه التطورات تعرف بالعولمة المالية التي تعاظم أثارها على الجهاز المصرفي من خلال إعادة صناعية هيكلة الخدمات المصرفية وعملية الاندماج المصرفي وظهور البنوك الإلكترونية والبنوك الشاملة ، بالإضافة إلى معايير كفاية رأس المال لاتفاقية بازل وانتشار عملية غسيل الأموال، وتزايد حدوث الأزمات بالبنوك وأمام هذه التحديات وبغية مسايرة التحولات المالية والمصرفية عمدت الجزائر على تأهيل القطاع المصرفي وذلك بإيجاد آليات وسبل التي تمكنها من تعظيم الاستفادة من تلك التطورات بهدف تحسين أداء القطاع المصرفي وتفعيل دوره.

أولا:إشكالية البحث

بناءا على ما سبق تتمحور إشكالية البحث في السؤال الجوهري الآتي:

ما مدي تأثير تدعيات العولمة المالية على تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري؟

1:الأسئلة الفرعية

وللإحاطة بالموضوع من جوانبه المتعددة إرتأينا إلى طرح جملة من الأسئلة الفرعية :

- ما أهم الإصلاحات المصرفية في الجزائر لمواكبة التطورات العالمية؟
- ماهي آثار العولمة المالية؟
-ماهو واقع الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار ؟

2:الفرضيات

وبغية الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية إرتأينا إلى صياغة الفرضيات التالية:

- بهدف تحول الجزائر من إقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق تبنت جملة من الإصلاحات .
- للعولمة المالية آثار سلبية على الجهاز المصرفي.

-إن الخدمات المصرفية المقدمة بالبنك الوطني الجزائري تعرف نوع من التحسين والتطور.

ثانيا:أهمية الدراسة

على ضوء ماسبق وبغية الإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات تتجلى أهمية بحثنا في الاتي:

- تسليط الضوء على القطاع المصرفي ولإستراتجيات التي ينتهجها في تقديم خدماته وفق متطلبات العولمة باعتباره المحرك لعجلة التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى معرفة مدى مواكبة الب نك الوطني الجزائري لمستجدات وتغيرات العولمة المالية.

ثالثا:أهداف الدراسة

تماشيا مع الأهمية الموضحة للبحث تتجلى أهدافه في النقاط التالية:

- عرض أهم الاصلاحات التي مست الجهاز المصرفي .
- محاولة إبراز أهم متطلبات التي تم تجسيدها لتأهيل الجهاز المصرفي.
- التعرف على مفهوم العولمة المالية وآثارها .
- معرفة مدى مواكبة البنك الوطني الجزائري للتطورات العالمية.

رابعا:أسباب إختيار الموضوع

- علاقة موضوع البحث بالتخصص.
- معرفة أهم المستجدات الحديثة التي طرأت على الاقتصاد العالمي وخاصة ظاهرة العولمة المالية وتحدياتها للأنظمة المصرفية.
- ضرورة الاهتمام بتصليح الجهاز المصرفي بآليات حديثة المدى تؤهله لمواكبة التطورات العالمية.
- كون الموضوع يكتسي أهمية بالغة على الصعيد العالمي.

خامسا:منهج البحث

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و للإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات تقوم الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الفصلين النظريين الأول والثاني لغرض تحليل مختلف أبعاد الموضوع والوصول إلى النتائج الم رتوفاة من البحث، أما في يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج المقابلة الشخصية المعمقة، من خلال التطرق إلى دراسة حال البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار، وذلك لفهم مكونات الجانب النظري ومطابقة كل منها على الأخر في البنك بالواقع العملي.

سادسا: أدوات البحث

لقد تم الاعتماد في جمع المعلومات المستخدمة في إنجاز هذا البحث على مجموعة من الأدوات ، عبارة عن بحوث ودراسات قدمت على شكل أوراق بحث في مؤتمرات وملتقيات علمية ، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الكتب ، أما في ما يخص الجانب التطبيقي قمنا باستخدام المقابلة الشخصية المعمقة حول موضوع البحث.

سابعا:حدود البحث:

نظرا لموضوع البحث الواسع، تم تحديد إشكالية البحث حول وضعية الخدمات المصرفية المقدمة في البنك، وبالتالي تم رسم حدود البحث كما يلي:

– تتمثل الحدود المكانية لهذا البحث أولا في الجزائر بصفة عامة من خلال ذكر مختلف الإصلاحات التي عرفتها الجزائر وأهم القوانين والأوامر التي تم إصدرها ، و ثانيا اختيار دراسة تطوير الخدمات المصرفية على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار.

–أما الحدود الزمنية فتمثلت في الفترة من 1962إلى 2013إذ تم التطرق لمختلف الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية الجزائرية.

ثامنا:الدارسات السابقة

دراسة الباحثة باكور حنان (2013–2014)مقدمة كرسالة ماستر بعنوان الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمةالمالية، حيث عالجت فيها الباحثة إشكالية حول:كيف يمكن تأهيل وتطوير الجهاز المصرفي الجزائري والتحسين من أدائه لمواجهة تحديات العولمة المالية ؟وتوصل إلى النتائج التالية :أهم ما جاء به قانون النقد والقرض هو إعطاء استقلالية للبنك المركزي وفتح المبادرة أمام المصارف الخاصة،والذي يعتبر حافزا لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة الباحثتين زقاي فازية وحمزة فايزة(2014–2015)مقدمة كرسالة ماستر بعنوان تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المالية واستراتيجيات مواجهة تحدياتها،حيث عالجا إشكالية التالية:كيف يمكن تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل العولمة المالية؟ وتوصلا للنتائج وهي كما يلي:ما تزال الجزائر بعيدة عن ما هو معمول به دوليا بالنسبة لتوفير وسائل وأنظمة الدفع الحديثة رغم كل الجهود المبذولة،وذلك بسبب غياب الإطارات المتخصصة وكذا عدم ثقة بعض العملاء في وسائل الدفع الالكترونية.

دراسة الباحث قادة عبد القادر(2008–2009) مقدمة كرسالة ماجستير بعنوان متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية،حيث عالج الإشكالية كالتالي:ما هي متطلبات تأهيل القطاع المصرفي العمومي للاندماج في الحركة الاقتصادية الدولية؟وهل في تأهيل البنوك العمومية سيجعل منها أداة فعالة لتنشيط الاقتصاد الوطني ومنافسة البنوك الأجنبية؟فتوصل إلى النتائج التالية:انعدام الفعالية المالية نتيجة محدودية

الخدمات ،حيث بقيت جامدة على منتجات قديمة (جمع الادخار، منح القروض)هذا بالإضافة إلى نقص الإعلام الذي يعتبر نقطة ضعف المنظومة البنكية.

دراسة بورما هاشم(2008-2009)مقدمة كرسالة ماجستير بعنوان النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، حيث عالج الإشكالية وهي كالتالي:كيف يمكن تأهيل وتطوير النظام المصرفي الجزائري وزيادة قدراته التنافسية للتأقلم،التماشي والاندماج في العولمة المالية؟وتوصل للنتائج التالية:عرض الآثار وانعكاسات الواسعة للعولمة المالية عل النظام المصرفي الجزائري،والوقوف عندها لتحليليها ودراسة ظواهرها، هذه الآثار قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وتتبع مسار تطور النظام المصرفي الجزائري ومختلف التعديلات والإصلاحات التي عرفها من قبيل الاستقلال إلى ما بعد الاستقلال.

تاسعا:هيكلة البحث

لضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع جاء البحث متضمنا المقدمة تشمل مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع وإشكاليته، وثلاث فصول تتعقبهم خاتمة متضمنة نتائج البحث وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها، وجاءت فصول هذا البحث على النحو التالي:

الفصل الأول: يتعرض هذا الفصل إلى **الإطار العام للجهاز المصرفي الجزائري** والذي يتضمن ثلاث مباحث، الأول حول إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري والمبحث الثاني حول وضع الجهاز المصرفي الجزائري والمبحث الثالث الجهاز المصرفي الجزائري المتطلبات والتأهيل.

الفصل الثاني: بعنوان **العولمة المالية وآثارها على الجهاز المصرفي الجزائري** وقسمناه إلى ثلاث مباحث،الأول كان حول ماهية العولمة المالية والعوامل المساعدة لتطورها والمبحث الثاني أساسيات حول العولمة المالية أما المبحث الثالث حول آثار العولمة المالية على أداء الجهاز المصرفي الجزائري

الفصل الثالث:الذي يحمل عنوان الدراسة الميدانية للبنك الوطني الجزائري وكالة أدرار وقسمناه إلى مبحثين،المبحث الأول حول الإطار المنهجي للدراسة، والمبحث الثاني حول تحليل دليل المقابلة وعرض النتائج.

عاشرا:صعوبات البحث

لا يخلو انجاز أي بحث من صعوبات أو عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث،ومن بين الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث مايلي:

- اتساع حدود موضوع البحث وبالتالي وجدنا صعوبة في تحديد إشكالية البحث.
- عند قيامنا بالدراسة التطبيقية لم نجد الإفصاح الشامل والوافي نظرا للسرية التي يتعامل بها البنك.

الفصل الأول

الإطار العام للجهاز المصرفي الجزائري

تمهيد الفصل:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال مباشرة، تطورات وتغيرات في المجال الاقتصادي لاسيما الجهاز المصرفي الجزائري، بما أنه المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي الوطني والدافع لعجلة النمو نحو التقدم.

وفي نهاية الثمانينات وخاصة بعد انخفاض أسعار البترول، وارتفاع في حجم المديونية الخارجية ، لجأت الدولة إلى إعادة النظر في النظام الاقتصادي الذي كان سائد في تلك الفترة ، ووضعت مجموعة قواعد ونظم وإصلاحات، والمتمثلة في قانون النقد والقرض 10/90الذي يعد من أهم القوانين الأساسية في المنظومة التشريعية الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية ، كما لجأت الجزائر إلى البنك الدولي والصندوق النقد الدولي من خلال تبني برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي المالي،إضافة إلى ذلك عملت على تأهيل هذا القطاع من أجل الانفتاح على العالم الخارجي من خلال تطوير البنية التقنية ، وتوسيع في نشاطات الخدمات المصرفية وكذا الاهتمام بالعنصر البشري.

وبغية فهم أكثر أهم التطورات التي عرفتها المنظومة المصرفية الجزائر إرتإنا إلى تقسم الفصل إلى :

المبحث الأول:إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري.

المبحث الثاني:وضع الجهاز المصرفي الجزائري.

المبحث الثالث:الجهاز المصرفي الجزائري المتطلبات والتأهيل.

المبحث الأول: إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري

تبنت الجزائر جملة من الإصلاحات بهدف تحقيق التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري في جميع القطاعات، فالقطاع المالي شهد عدة مسارات في بداية السبعينيات إلى يومنا هذا، بغية تعزيز دوره وبعث التنمية في الاقتصاد الوطني، وكان من أهم هذه الإصلاحات قانون النقد والقرض.

المطلب الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري

الفرع الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري قبل قانون النقد والقرض

قامت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962_1966، بإعادة النظر في أسس النظام النقدي والمالي القائم فعجلت بإنشاء البنك المركزي الجزائري والخزينة ليقوم بعملية التمويل المختلفة، وقد نتج وجود نظامين مصرفيين أحدهما قائم على أساس ليبرالي رأسمالي، والأخر قائم على أساس اشتراكي، هذه الازدواجية أدت إلى عجز البنك المركزي على احتواء النظام المصرفي ككل وتسييره وفقا لتوجهات الجديدة للدولة.

اتخذت الجزائر إجراءات السيادة في هذا الميدان أهمها :[1]

- تأسيس البنك المركزي في ديسمبر 1962كبنك إصدار، حيث تم إصدار العملة الوطنية وهي الدينار الجزائري عام 1964وكبنك يقوم بتمويل الاقتصاد الوطني؛
- تأسيس الخزينة الجزائرية التي تعبر عن الهوية المالية الدولية والتي أصبحت المسئوولة عن تزويد الدولة بالموارد النقدية التي تحتاجها؛
- تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في 1963والصندوق الوطني للادخار والاحتياط عام 1964ويتكون الجهاز المصرفي الجزائري من عدة بنوك من أهمها البنوك العمومية المتمثلة في كل من البنك الجزائري القرض الشعبي الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك التنمية المحلية، البنك الجزائري للتنمية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا_الإصلاح المالي والمصرفي 1971

لقد حمل الإصلاح المالي والمصرفي رؤية للعلاقات التمويل ، وحدد أيضا طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة وهذه الطرق تميزت بثلاث صفات وهي:[2]

- التمركز؛
- سيطرة دور الخزينة؛
- إزالة تخصص البنوك من خلال الممارسة.

---

[1] ليلى لولاش، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة** ، (رسالة الماجيستر، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة)،2005/2004، ص102.

[2] محفوظ لشعب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ط03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008، ص36.

وفي هذا الإطار تم إرساء القواعد الجديدة، لتمويل قطاع الإنتاج والتي جعلت الخزينة وسيطا ماليا أساسيا حيث أصبح الاقتصاد يعتمد عليها كليا لضمان تحديد مصادر تمويل الاستثمارات المخططة طبق لأحكام المادة07من قانون المالية 1971كالآتي:

- القروض الطويلة الأجل الممنوحة من موارد الادخار المجمعة من قبل الخزينة والمقدمة من طرف الهيئات المالية المتخصصة؛
- القروض المصرفية متوسطة الآجل القابلة للخصم لدى مؤسسة الإصدار؛
- القروض الخارجية.

إن نتائج هذا الإصلاح قد أبعدت البنك المركزي، عن مهامه الأساسية وفي نفس الأمر أدى إلى فقدان البنك المركزي لسياسة القرض.

ثانيا-الإصلاح المصرفي 1986

نتيجة للأزمة المزدوجة التي عشها الاقتصاد الجزائري،في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول وانهيار سعر الصرف الدولار،ظهرت إصلاحات 1986بموجب المرسوم 12/86الصادرفي 1986/08/19المتعلق بنظام البنوك والقرض، حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية،من أجل إرساء المبادئ العامة للبنوك العامة وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير المؤسسات المصرفية،حيث تم الاعتماد على مقياس الربحية و المردودية والأمان في تسيير البنوك العمومية في مجال منح القروض بمختلف أنواعها، ومن هنا ظهر ما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم إدارة البنوك التجارية الجزائرية.

ومن أهم الأفكار الذي تضمنها هي:[1]

- استعاد البنك المركزي في نفس الوقت صلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية، حيث كلف البنك المركزي في هذا الإطار بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية،بما في ذلك تحديد سقوف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض ، بالإضافة إلى ذلك أعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسات الإصدار بالخزينة إذ أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض؛
- استعاد البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك، وأكل له دور أكثر فاعلية واتساع ضمن النظام النقدي والمالي؛

[1] بعلي حسن مبارك،**إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة** ،(رسالة الماجستير تخصص إدارة مالية، كلية علوم الاقتصادية و العلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة)،2012/2011، ص67.

– كما تم بموجب هذا الإصلاح الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية، كما استعاد المصارف ومؤسسات التمويل لدورها في تعبئة المدخرات، وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، وقد تم بموجب هذا القانون هيئتان للإشراف والرقابة وهما:

_**المجلس الوطني للقرض** : يستشار المجلس الوطني للقرض في تحديد السياسة العامة للقرض ، بالأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني ، وخصوصا ما تعلق بتمويل مخططات وبرامج التمنية الاقتصادية والوضعية النقدية للبلد، ويقوم هذا المجلس بإعداد الدراسات المرتبطة بسياسة القرض والنقد وكل الأمور المرتبطة بطبيعة وحجم وتكلفة القرض في إطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية الوطنية.

_ **اللجنة التقنية للبنك** : يرأس اللجنة التقنية للبنك محافظ البنك المركزي، و اللجنة مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية، كما تسهر اللجنة على ضمان تطبيق التنظيمات و التشريعات القانونية و البنكية تبعا لسلطات المراقبة المخولة لها، و تهدف الصلاحيات المخولة للجنة إلى تشجيع الادخار و مراقبة و توزيع القروض.

ثالثا–إصلاح المصرفي1988

لم يخلو قانون 1986من النقائص والعيوب ولم يستطيع التكييف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، خاصة بعد صدور قانون رقم 01/88المؤرخ في 1988/01/12المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، وعليه فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى وهذه القوانين، كما لم يأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين ، وفي هذا الإطار بالذات جاء قانون 06/88المعدل والمتمم لقانون 12/86.[1]

وعلى هذا الأساس تم تحديد المبادئ والقواعد التي قام عليها القانون في النقاط التالية:[2]

– إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات؛

– دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية في إحداث التوازن في الاقتصاد؛

– يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ، ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية ولكي يتحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه؛

---

[1] بلعزوز بن على، كتوش عاشور، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاحات** ، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، ص496.

[2] وهيبة خروبي، **تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر دراسة حال بنك البركة** ، (رسالة الماجيستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة سعد دحلب، البليدة،)2005/2004، ص89.

– يمكن للمؤسسات المالية الغير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء الأسهم أو السندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه؛

– يمكن للمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

والنتيجة أن الإصلاحات الاقتصادية والمالية عرفت مرحلة نوعية هامة 1988بعدإصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية بما فيها البنوك، التي أصبحت تسير وفق للمبادئ التجارية والمردودية،على أساس أن هذا القانون يعتبر مؤسسة القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية،وهذا ما يدرج البنوك ضمن دائرة المتاجرة لتحفيزها قصد النظر في علاقاتها مع المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحددها قواعد تقليدية،كما يسمح هذا القانون بمؤسسات القرض والمؤسسات المالية باللجوء إلى القروض متوسطة الآجل في السوق الداخلية والخارجية،كما تخلت الخزينة العامة عن تمويل استثمارات المؤسسات العمومية الاقتصادية ليوكل ذلك وبالتالي فإن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلا في 1988.

الفرع الثاني:تطور الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض

يعتبر قانون 10/90الصادر في 1990/01/14المتعلق بالنقد والقرض من أهم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، فقد تضمن هذا القانون الصورة التي يجب أن يكون عليها الجهاز البنكي، ونذكر أهم ما جاء به قانون النقد والقرض في ما يلي:[1]

– منح الاستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمي ببنك الجزائر Banque d'Algerie وإعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية، يتولي إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد،إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسييره و إدراته ومراقبته؛

– تفعيل دور السوق النقدي في التنمية، وتمويل الاقتصاد الوطني وفتحه أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية لمزاولة أنشطتهم المصرفية،إلى جانب الإقرار بإنشاء سوق والقيم المنقولة سميت ببورصة الجزائر Bourse d'algerie؛

– تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي وفي دورها في تمويل الاقتصاد الوطني كوسيط مالي، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي وتشجيعها على تقديم خدمات مالية ومصرفية جديدة ومتنوعة، والسماح لها بالاستشارة في مجال الأسواق المالية، ومواجهة المنافسة الناتجة للانفتاح السوق النقدي أمام البنوك الخاصة برأس مال محلي وأجنبي وإنشاء سوق القيم المنقولة.

أولا– مبادئ قانون النقد والقرض:

من أهم مبادئ قانون النقد والقرض مايلي:[2]

[1] Belkacem Ben Allall ,les effets de l'application de la politique de liberalisation financiéren sur la croissance économique en Algérie(1970/2010):Etude économétrique avec la methode de cointégration,p11

[2] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004، ص197.

1-الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقة:

تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقة حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناءا على الوضع النقدي السائد، وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي.

2-الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الميزانية الدولة:

فصل قانون النقد والقرض بين الدائرة النقدية والدائرة الميزانية الدولة، فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في لجوئها إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة؛
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛
- الحد من آثار السلبية لمالية العامة على التوازنات النقدية؛
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

3-الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض:

كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الرئيسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، في حين كان دور الجهاز المصرفي يقتصر على تسهيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات الأمر الذي ترتب عنه غموض على مستوي نظام التمويل.

لكن بصدور القانون 10/90أبعدت الخزينة على منح القروض للاقتصاد ،ليبقى دورها هو تمويل الاستثمارات الإستراتجية المخططة من طرف الدولة ، ومن تم أصبح منح الائتمان لا يخضع لقواعد إدارية وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.[1]

4-إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

ألغي قانون النقد والقرض 10/90التعدد في مراكز سائد من قبل وزارة المالية من جهة، وبين الخزينة التي كانت تلجأ في أي وقت للبنك المركزي لتمويل عجزها ، وتتصرف وكأنها هي السلطة النقدية من جهة ثانية ومن جهة أخرى احتكار البنك المركزي وامتيازه بإصدار النقود، وقد أنشأ هذا القانون سلطة نقدية وحيدة ومستقلة ، وتم وضع هذه السلطة بيد مجلس النقد والقرض وحرص على أن تكون هذه السلطة :[2]

- وحيدة لتضمن انسجام السياسة النقدية؛
- مستقلة لتضمن تنفذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية؛

---

[1] صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة**، (رسالة الماجيستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة)، 2011/2010، ص12.

[2] بورمة هشام، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية** ،(رسالة الماجيستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة)،2009/2008، ص33.

– لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ولتفادي التعارض بين الأهداف النقدية.

5–وضع نظام مصرفي على مستويين:

حرص قانون 10/90على تكريس مبدأ وضع نظامين بنكيين على مستويين، وعمل من خلال موارده على التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض.

ثانيا– أهداف قانون النقد والقرض:

تتمثل أهداف قانون النقد والقرض في ما يلي:[1]

– وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي ، ذلك لأن التدخل الإداري قد ولد تضخما ناجحا فعلا وانحرافا غير مراقب؛

– إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛

– تدعيم امتيازات الإصدار النقدي بصفة محضة بفائدة البنك المركزي؛

– تولى مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي؛

– تولى مجلس النقد والقرض لتسيير مجلس الإدارة البنك المركزي؛

– منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية؛

– حماية الودائع وتخفيض الديون؛

– ترقية الإستثمار الأجنبي.

ثالثا– الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض:

سمح قانون النقد والقرض بإدخال تغيرات جوهرية على النظام المالي والمصرفي، حيث تم إنشاء الهيئات والوسائل الضرورية لضمان حسن سير التنظيم النقدي والمصرفي وهي كما يلي:[2]

– بنك الجزائر:

جاء قانون النقد والقرض رقم 10/90المؤرخ في 1990/04/14والذي عرف بنك الجزائر في المادة11على أنه"مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي "، وأصبح البنك المركزي منذ صدور هذا القانون يسمى في تعامله مع الغير بنك الجزائر، وإعطائه كل الصلاحيات المتعلقة بمراقبة البنوك الأولية واتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النقدية وتنفيذها.

– مجلس النقد والقرض :

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض، بالنظر إلى المهام التي أوكلت له والصلاحيات الواسعة التي منحت له، ويؤدي مجلس النقد والقرض دورين أو وظيفتين وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ، ووظيفة السلطة النقدية في البلاد، ويتشكل مجلس النقد

[1] محفوظ لشعب، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2] www.Startimes.com.02/02 –2017.09:30

والقرض من محافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء وثلاث موظفين يعينهم رئيس الحكومة كما يمكن لمجلس النقد والقرض، أن يتشكل من بين أعضائه لجان استشارية ويحق له استشارة أي هيئة أو أي شخص إذا رأى ذلك ضروري، وبصفته سلطة نقدية يمارس ضمن إطار هذا القانون، فهو مخول بإصدار قوانين متعلقة بإصدار النقود،الخصم، قبول السندات، ورهن السندات العامة والخاصة، فتح أو إغلاق غرف المقاصة بالبنوك.[1]

- هيئات مراقبة النظام المصرفي الجزائري:

استجابة لشروط حماية أموال المودعين، والمتعاملين مع البنوك تم تأسيس بموجب قانون النقد والقرض مجموعة من الهيئات، التي تسهر على المراقبة والتنظيم المصرفي لضمان انسجام وانضباط السوق المصرفي، والمحافظة على استقرار النظام المصرفي وتتكون هيئات الرقابة من :[2]

- ✓ لجنة الرقابة المصرفية(اللجنة المصرفية)أسسها قانون النقد والقرض في مادته 143؛
- ✓ مركزية المخاطر (centrale des risques) أسسها قانون النقد والقرض في مادته 160؛
- ✓ مركزية عوارض الدفع(centrale des impayés) أسست بموجب قانون 02/92المتعلق بقانون النقد والقرض في 1992/03/22؛
- ✓ جهاز لمكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد أسس بموجب القانون 03/92المتعلق بقانون النقد والقرض في 1992/03/22؛
- ✓ هيئة التأمين على الودائع أسسها قانون النقد والقرض في مادته 170، وتم تأسيس هذه الهيئة عمليا بموجب القانون 11/03لأمر الصادر في 2003/08/26المعدل لقانون النقد والقرض.

المطلب الثاني : تعديلات قانون النقد والقرض

الفرع الأول: الأمر 01/01

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض 10/90، عن طريق أمر رئاسي هو الأمر 01/01المؤرخ في 2001/02/27، حيث يمس هذا التعديل بصفة مباشرة الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بصلب القانون ومواده الأساسية، حيث جاء هذا القانون ليفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، بعد أن كان مجلس النقد والقرض يقوم بوظيفتين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، حيث أصبح بموجب هذا التعديل تسيير بنك الجزائر وإدارته، يتولها على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب المحافظ ومجلس الإدارة .

ويتكون مجلس إدارة بنك الجزائر من محافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء،وثلاث موظفين ساميين يعينهم رئيس الجمهورية، أما مجلس النقد والقرض فيتكون بموجب هذا التعديل من أعضاء مجلس إدارة

[1] بعلي حسن مبارك، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] Belkacem Ben Allall.apcit.p13

بنك الجزائر وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية، وهكذا أصبح عدد أعضائهم 10بعد ما كان 07أعضاء في السابق. [1]

الفرع الثاني:الأمر 11/03

لقد جاء هذا النص التشريعي في ظروف تميز الجهاز المصرفي بضعف كبير في الأداء خاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري، الذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية .

إن الأمر 11/03الصادر في2003/08/26 المتعلق بقانون النقد والقرض، يعتبر نص تشريعيا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في قانون 10/90، مع التأكد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01/01. [2]

حيث يهدف هذا التعديل إلى ما يلي:[3]

- **تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحيات أفضل:** وهذا من خلال الفصل بين بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، وتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض بالإضافة إلى تقوية صلاحية اللجنة المركزية.

- **تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق:**

إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية اقتصادية ومالية حول بنك الجزائر ، وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية ، و إعتماد إجراءات كفيلة بإتاحة تسيير نشاط المديونية العمومية ، إضافة إلى المساهمة في إعادة البناء المرتبطة بالتطورات الخاصة بالدولة، وكذا تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية وتحسين التأمين المالي للدولة.

- **تحضير الظروف من أجل حماية أفضل للمصارف وادخار الجمهور وذلك عن طريق:**

تقوية شروط ومعايير منح الاعتماد للمصارف ومسير المصارف ، وإجراءات العقوبات المختلفة إضافة إلى تشديد العقوبات حول الانحرافات عن نشاطات المصارف ، ومنح تمويل نشاطات المؤسسات تعود ملكيتها لمسؤولين أو مسيرين، وكذا تعزيز وتوضيح شروط سير مركزية المخاطر.

الفرع الثالث:الأمر 04/10

جاء الأمر 04/10المؤرخ في 2010/08/26المعدل والمتمم لأمر11/03المتعلق بالنقد والقرض وتتمثل أهم النقاط التي تطرق إليها في ما يلي:[4]

---

[2] بطاهر على، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها علي تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** ،(أطروحة الدكتورا في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، 2006/2005، ص50.

[3] حدو على،**إنعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية**، (رسالة الماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3)،2012/2011، ص 110.

[4] سليمان الناصر،آدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟** ، مجلة الجزائر للتنمية الاقتصادية، ع02/جوان 2005، ص15.

– اشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لا يقل عن 51% من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري؛

– تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال.

المبحث الثاني:وضع الجهاز المصرفي الجزائري

شهد القطاع المصرفي الجزائري العديد من التطورات، سايرة في مجملها المستجدات والمتغيرات الاقتصادية التي شهدها النظام الاقتصادي الوطني من جهة ومختلف التأثيرات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى وتبرز أهم ملامح هذه التطورات في أداء هذا القطاع من خلال هيكل الودائع وهيكل القروض.[1]

المطلب الأول: وضع الودائع

بما أن الودائع من أهم مصادر تمويل البنوك، ف إن فاعلية الحقيقية لها في تمويل التنمية إنما مرتبط أساسا بالودائع،لأجل ذلك ارتأينا إلى دارسة وتحليل هيكل الودائع في القطاع المصرفي الجزائري وهذا خلال الفترة 2010_2013.

الجدول رقم (I-01):وضع ودائع الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2010_2013 (الوحدة :بملايير الدينارات)

نوع ودائع	2010	2011	2012	2013
الودائع تحت الطلب	**2870,7**	**3495,8**	**3356.4**	**3537,5**
البنوك عمومية	2569.5	3095.5	2823.3	2942.2
البنوك خاصة	301.2	400.0	533.1	595.3
الودائع لأجل	**2524.3**	**2787.6**	**3333.8**	**3691.7**
البنوك عمومية	2333.5	2552.3	3053,6	3380.4
البنوك خاصة	190.8	235.2	280.0	311.3
المجموع	**5819.1**	**6733.0**	**7238.0**	**7787.4**
لبنوك العمومية	89.8%	89.1%	87.1%	86.6%
البنوك الخاصة	10.2%	10.9%	12.9%	13.4%

المصدر:التقرير السنوي 2013،**التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر** ، نوفمبر، 2014، ص103.
www.bank-of-algeria.dz

[1] عبد الرزاق حبار، **تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري** ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،ع 09، 2013، ص55.

الجدول رقم (I-02) :وضع الودائع بالنسبة المئوية%:

نوع الودائع	2010	%	2011	%	2012	%	2013	%
ودائع تحت الطلب	2870.7	53.21	3495.8	55.63	3356.4	50.17	3537.5	48.93
ودائع لأجل	2524.3	46.78	2787.5	44.36	333.6	49.82	3691.7	51.01.
المجموع	5395	100	6283.3	100	6690	100	7229.2	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (I-01).

من خلال الجدول رقم(I-02) الذي يوضح وضع الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2010_2013، حيث نلاحظ أن الودائع تحت الطلب تتراوح مابين 53.21% و 48.93% خلال 2010 و2013،أما الودائع لأجل فقد تراوحت مابين 47.78% و51.01%خلال نفس الفترة، ومنه يمكن القول أن الودائع تحت الطلب تشكل أكثر من ثلثي ودائع الجهاز المصرفي الجزائري.

الشكل رقم(I-01):وضع الودائع

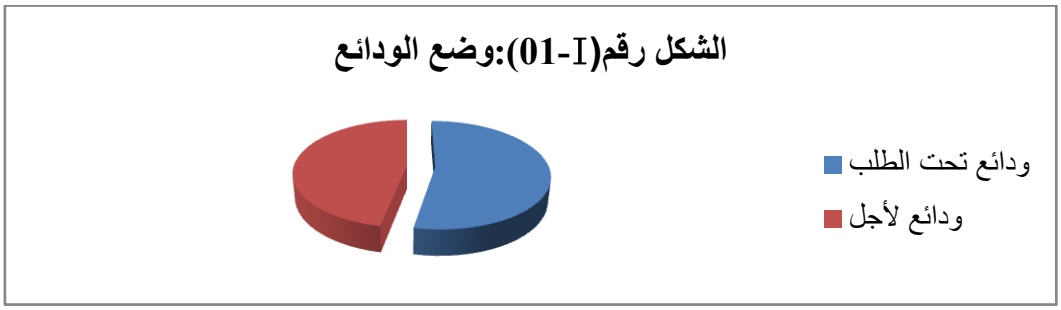

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (I-01) باستخدام برنامج Excel

- توزيع الودائع حسب البنوك العمومية و الخاصة:

من خلال الشكل البياني رقم(I-02) أدناه الذي يوضح توزيع الودائع في البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة2010و2013، يتضح لنا سيطرة البنوك العمومية على البنوك الخاصة، إلا أن هذه الأخيرة تعرف تطور تدريجي ، حيث نلاحظ زيادة حصة في السوق الموارد بنسبة 13.4 %في 2013، مقابل 10.9% سنة 2011، وذلك انسجاما مع السياسات والتوجهات الرامية إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتعزيز دوره في توفير فرص عمل المنتج مما سمح بتطور هذا القطاع في سنوات الأخيرة.

الشكل رقم (I-02):توزيع الودائع حسب البنوك العمومية والخاصة

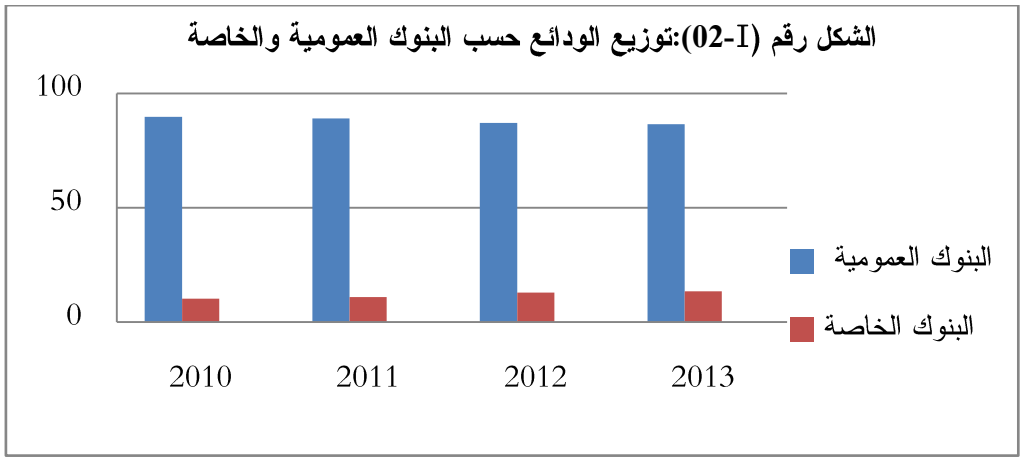

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول(I-01) باستخدام برنامج Excel.

المطلب الثاني: وضع القروض

إن تزايد حجم القروض الموجه للاقتصاد من طرف البنوك العمومية بالمقارنة بالبنوك الخاصة، إنما يدل على زيادة دور هذه الأخيرة في تمويل التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب فائض السيولة الذي عرفته البنوك خلال هذه الفترة، بفضل زيادة الودائع المصرفية من طرف مؤسسات قطاع المحروقات، وبغية معرفة حجم القروض الموجه للقطاع العمومي والخاص وكيفية توزيعها سنحاول تحليل هيكل القروض للجهاز المصرفي الجزائري البنوك خلال الفترة (2010-2013) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(I-03):وضع القروض الموجهة إلى المصارف حسب القطاعات خلال الفترة (2010-2013).

(الوحدة:ملايير الدينارات)

قروض موجهة إلى المصارف حسب القطاعات	2010	2011	2012	2013
القروض الموجهة للقطاع العمومي	**1461.4**	**1742.3**	**2040.7**	**2434.3**
البنوك العمومية	1461.3	1742.3	2040.7	2434.3
قرض مباشرة	1388.4	1703.3	2010.6	2409.4
شراء السندات	72.9	39.0	30.1	24.9
البنوك الخاصة	0.1	0.0	0.0	0.0
قروض مباشرة	0.0	0.0	0.0	0.0
شراء السندات	0.1	0.0	0.0	0.0
القروض الموجهة للقطاع الخاص	**1805.3**	**1982.5**	**2244.9**	**2720.2**
البنوك العمومية	1374.5	1451.7	1675.4	2023.2
قروض مباشرة	1364.1	1442.8	1669.0	2016.8
شراء السندات	10.4	8.9	6.4	6.4
البنوك الخاصة	430.8	530.7	569.5	697.0
قروض مباشرة	430.6	530.6	569 .4	696.9
شراء السندات	0.2	0.1	0.1	0.1
مجموع القروض الممنوحة الصافية من القروض المعاد شرائها	**3266.7**	**3724.7**	**4285.6**	**5154.5**
حصة البنوك العمومية	86.8%	85.8%	86.7%	86.5%
حصة البنوك الخاصة	13.2%	14.2%	13.3%	13.5%

المصدر:التقرير السنوي 2013،مرجع سبق ذكره، ص106.

الجدول رقم(I-04):وضع القروض بالنسب المؤية(%)

القروض	2010	%	2011	%	2012	%	2013	%
القطاع العمومي	1461,4	%44,73	1742,3	%46,77	2040,7	%47,61	2434,3	%47,22
القطاع الخاص	1805,3	%55,26	1982,5	%53,22	2244,9	%52,38	2720,2	%52,77.
المجموع	3266,7	100%	3724,7	100%	4285,6	100%	7229.2	100%

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول(I-03).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع نسبة القروض الموجهة للقطاع العمومي ب44,73% و47,22% خلال 2010، و2013 وهذا ما يفسر اهتمام القطاع المصرفي العمومي بتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى في حين نلاحظ انخفاض تدريجي للقروض الموجهة للقطاع الخاصة بنسبة 55,26% في 2010، مقابل 52,77% في 2013 وهذا يعود إلى أن القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة تمويل المؤسسات الخاصة والأسر، وهذا الأخير يعرف ادخاره المالي ارتفاع محسوس ويبقي جزء كبير من ادخاره هذا مستقرا في هذه السنوات الأخيرة، مما يعزز الموارد المستقرة للمصارف.

الشكل رقم (I-03):وضع القروض

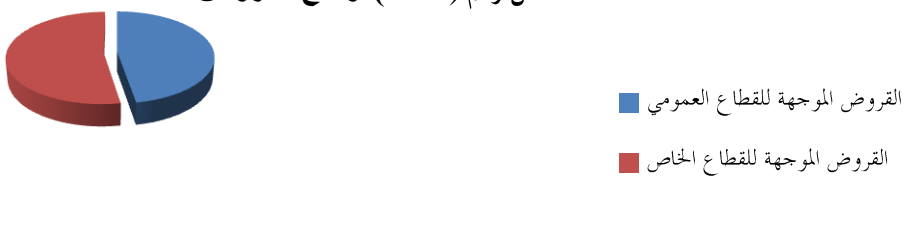

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (I-03)باستخدام برنامج Excel.

_ توزيع القروض حسب القطاع العمومي والخاص :

من خلال الشكل البياني رقم (I-04) أدناه الذي يبين توزيع القروض في البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة 2010- 2013، يتضح أن البنوك العمومية لا تزال هي الممول الرئيسي للاقتصاد الوطني، وهذا بالرغم من الإنخفاض الطفيف لصحتها من إجمالي القروض الممنوحة خلال 2011، مقابل ارتفاع متوالي لحصة البنوك الخاصة، مما يؤكد استمرار تعاظم دور القطاع العمومي في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة ومحدودية تدخل القطاع الخاص في الاقتصاد، يعني أن البنوك الخاصة غير مهتمة بالشكل اللازم بعملية التمويل مقارنة بنشاطها في العملية قصيرة الأجل مع الزبائن.

الشكل البياني رقم (I-04):توزيع القروض حسب القطاع العمومي والخاص:

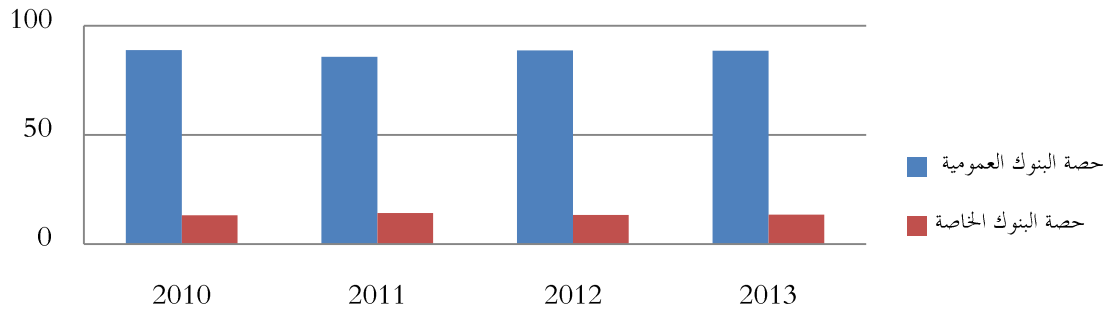

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم(I-03)باستخدام برنامج Excel.

المبحث الثالث:الجهاز المصرفي الجزائري المتطلبات والتأهيل

يحظى القطاع المصرفي بأهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما يستدعي ضرورة الاهتمام بهذا القطاع وتأهيله من خلال تهيئة البيئة المحفزة على تطوير أعمال المصارف، وكذا الاهتمام بالعنصر البشري وكل ذلك من أجل السير الحسن للمصارف.

المطلب الأول: مفهوم تأهيل المنظومة المصرفية

أولا: مفهوم التأهيل:

عرف مصطلح التأهيل انتشارا واسعا في أواخر القرن العشرين، من جراء الانتشار الحاد للعولمة حيث عرف ارتبط هذا المفهوم بشدة بأنظمة البلدان النامية الساعية لمواجهة المنافسة من جراء الانفتاح الذي تبنته.

ويمكن القول أيضا بأن التأهيل يحتوي على مجموعة من العمليات ذات طابع تكنولوجي، تقني تسيري بهدف الوصول بالمؤسسات المصرفية إلى مستوى الذي تكون عليه المؤسسات المتنافسة الوطنية والأجنبية، بمعنى جعلها تتمتع بقدرة تنافسية من خلال خدماتها الجيدة، التي تستجيب للنوعية وتحقيق الأهداف والأرباح.[1]

– التأهيل المصرفي "عبارة عن مجموعة الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحسين وترقية أداء المؤسسة مع البنك، على مستوى منافسها الرائدين في السوق.وبالتالي يمكن القول بأن برنامج التأهيل هو" عبارة عن مجموعة من الإجراءات، التي تتخذها السلطات، قصد تحسين أداء المصرف ضمن إطار إجراءات تحسين موقع المصرف من المصارف الدولية المنافسة، في لإطار الاقتصاد التنافسي أي أن تصبح لها أهداف اقتصادي ومالي على المستوي الدولي".[2]

ثانيا:أهداف تأهيل المنظومة المصرفية

يلعب التأهيل دورا مهما لأنه يعمل على تحقيق الأهداف التالية:[3]

1– زيادة القدرة التنافسية للمصارف: عن طريق تكييف المصارف مع الظروف الحديثة للتسيير والتنظيم خاصة التحكم في نوعية الخدمات، ويقتضي هذا وجوب خضوع المصارف للمقاييس الدولية الخاصة بالجودة مقياس الإيزوISO.

بالإضافة إلى تدعيم مؤهلات المديرين المستخدمين المنفذين في الوظائف التسويقية والتجارية، ويتعلق الأمر بتدعيم القدرة التسييرية لدى مسيري المصارف.

[1] زقاي فازية ، حمزة فايزة،**تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المالية و استرتيجية مواجهة التحديات** ، (رسالة الماستر تخصص اقتصاديات المالية والبنوك قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة أوكلي محند، بويرة)، 2015/2014، ص28 .

[2] حدو علي، مرجع سبق ذكره، ص80.

[3] حدو على، المرجع السابق، ص81.

2- قابلية استمرار المصارف : من خلال تحديد الاحتياجات الحقيقية و تشخيص المجالات ذات القدرات العالية، وكذا البحث عن تنمية متوازنة ومستقرة للاقتصاد الوطني، و تطوير الشراكة الدولية بغية الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي.

3-خلق مناصب عمل: يهدف التأهيل إلى الحفاظ على مناصب الشغل من جهة، والرفع من عرض الشغل و التخفيض من نسبة البطالة.

- ونظرا لأهمية عنصر العمل الذي يمكن اعتباره كعامل أساسي، بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي يجب أن تراعى في عملية التأهيل.

المطلب الثاني: أساسيات التأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية

الفرع الأول: عراقيل تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية

إن القطاع المصرفي العمومي يجب أن يمثل المحور الرئيسي لإنعاش النشاط الإنتاجي والنمو إلا انه يواجه بعض عرقيل من بينها:[1]

أولاً- عجز الجهاز على تعبئة الإدخار: المؤسسات المصرفية في الاقتصاديات تمتاز بصفة الوسيط المالي النشيط، الذي يقوم بمنح القروض لكل من القطاع الخاص والعام، وكذلك المساهمة بشتى الوسائل والأدوات المناسبة والفعالة لحث الأفراد والمؤسسات على الادخار، ومن تم توظيفه في مختلف المشاريع الاستثمارية التي سيكون لها الوقع الايجابي على الاقتصاد.

غير أن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر ، لم تسمح بتهيئة هذه الظروف الملائمة، لانطلاق اقتصادية نوعية، حيث أن الجهاز المصرفي كان يساوي تقريبا بين الفوائد الممنوحة على الودائع في البنوك والأموال الموجهة للتوظيفات، وكذلك فالبنوك كانت وما زالت تعاني من غياب أدوات جديدة لتعبئة الادخار والتي بإمكانها إحلال وتعويض الائتمان المصرفي.

ثانياً-ضعف في تقييم المخاطرة: في ظل الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق، يتعرض البنك عند ممارسته لوظائفه كوسيط مالي إلى مخاطر عديدة ومتنوعة، مرتبطة بكل من الزبائن والسيولة ومعدل الفائدة والصرف هذه الوضعية تفرض على البنك أن يكون على دراية بها ودراستها بالشكل الذي يتيح التمكن منها، وحسن تسييرها وعليه فإن وظيفة البنك هي أخذ المخاطرة التي من خصائصها التأثير على سلوكه، وذلك بدافع الاحتياط والحذر عن طريق الأخذ بأكبر الضمانات قبل اتخاذ أي قرار تمويلي. وبالنسبة لحالة الجزائر فإن تقدير درجة المخاطر تبدو عملية صعبة ومعقدة، وذلك راجع إلى عوامل عديدة تعود بالأساس إلى معاناة المؤسسات العمومية الاقتصادية من مشاكل تسييري، وعجز في هيكلتها المالية بالرغم من الإجراءات المتخذة في حقها كالتطهير المالي للمؤسسات البنكية، وأيضا سوء سريان المعلومات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية بشكل فعال، الأمر الذي يعرقل إقامة تحليل للمخاطر على

[1] زقاي فازية، حمزة فايزة، المرجع السابق،ص ص،30،31.

أسس دقيقة، وكذلك لعدم الاستقرار في محيط المؤسسة، وكثرة العمال فيها وضعف نشاطها وانخفاض قدرتها الإنتاجية وعجزها على تحقيق فوائض موجبة.[1]

ثالثاً–قيود ذات طبيعة تنظيمية وقانونية: إن التحولات التي أصبحت تطرأ على الاقتصاد الوطني نتيجة انتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، جعلت المؤسسات المصرفية تتحمل جملة من الصعاب التي تحول دون مباشرة أعمالها طبقا للتقاليد المصرفية الشائعة عالميا، الأمر الذي عرقلة هذه المؤسسات عن التطور نحو العصرنة والفعالية التي يتطلبها اقتصاد السوق.

رابعاً–ضعف مردودية العنصر البشري: إن العنصر البشري يعتبر أحد العوامل الأساسية والهامة في قطاع الخدمات وبالخصوص فيما يتعلق بقطاع البنوك حيث أن تكوين وتسيير الموارد البشرية في هذا القطاع يجب أن يكون من الأولويات، كون مقتضيات المحيط وفعاليات السوق تستوجب التحلي بصفات الاحترافية وذلك بوجود عناصر مسيرة ذات خبرة وكفاءة عالية.[2]

الفرع الثاني :مبررات تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية

هناك العديد من المبررات التي تدعو إلى تأهيل هذا القطاع، يمكن أن نتناول أهمها فيما يلي:[3]

أولا– الترتيب الجيد للبنوك العمومية الجزائرية في التصنيفات جهات أجنبية:

بموجب الترتيب الذي يعده سنويا اتخذ المصارف العربية، ومن بين ال 100أكبر مصرف عربي جاء ترتيب البنك الوطني الجزائري في المرتبة 28سنة 2001، وهو الترتيب الذي يعتمد على عدة مؤشرات هامة في العمل المصرفي أهمها :حجم الأصول، حجم الودائع ، حقوق المساهمين وصافي الربح.

وفي ترتيب أخر يعده الإتحاد بالنسبة ل1000بنك كبير في العالم لنفس السنة والذي يعتمد على مؤشرات أخرى منها: حجم رأس المال الأساسي، حجم الأصول، معدل كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل ا، العائد على رأس المال والعائد على الأصول، فقد كان ترتيب ثلاث بنوك عمومية جزائرية في هذه القائمة كما يلي:

- بنك الجزائر الخارجي في المرتبة50عربيا و676عالميا.
- القرض الشعبي الجزائري المرتبة 52عربيا و709عالميا.
- البنك الوطني الجزائري المرتبة 63عربيا و866عالميا.

فإذا كانت البنوك العمومية الجزائرية تسيطر على السوق المصرفية الجزائرية بنسبة كبيرة وتحتل مراتب حسنة في التصفيات الخارجية، فإن تأهيلها وتحسين أدائها سوف يعزز بالتأكيد هذه المكانة ويحسنها أكثر.

---

[1] قادة عبد القادر،**متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية**،(رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومالية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف)، 2009/2008،131.

[2] زقاي فازية ،حمزة فايزة،مرجع سبق ذكره، ص32ص33.

[3] سليمان الناصر، **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر الأسلوب والمبررات** ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، ص4- http://www.drnacer.net/fichier/14pdf5

ثانيا: الضغوطات الخارجية لإصلاح القطاع المصرفي العمومي بالجزائر وخوصصة معظمه

هناك ضغوطات خارجية تمارس على الجزائر حاليا ، لفتح رأس المال البنوك العمومية وخوصصته، كوسيلة لإعادة التوزان إلى السوق المصرفية الجزائرية التي تسيطر عليها تلك البنوك فمن بين المقترحات التي تقدم بها صندوق النقد الدولي للإصلاح المالي بالجزائر، الإسراع في خوصصة بنكين عموميين يتمتعان بصفة مالية جيدة، وإعطاء مهلة خمس سنوات لخوصصة البنوك العمومية المتبقية، ثم التخلي عن العملية إذ لم تكن مجدية كما أن اللجنة الأوروبية بالجزائر(في إطار برنامج ميدا الذي انبثق عن لقاء برشلونة سنة 1995وانطلق في أكتوبر 1998) تري أن النظام المصرفي الجزائري الذي يسيطر عليه القطاع العمومي، لا يزال يعاني من إرث الاقتصاد الموجه بسبب تدخل الدولة من خلال ذالك القطاع حيث أن البنوك العمومية، معتادة على العمل دون مخاطر مع مؤسسات عمومية وتمنحها تحت الضغط قروضا يتم تسديدها من السلطة العمومية، وهذا لا يخدم الاقتصاد الجزائري ولا يمكن تغيير هذه الوضعية إلا بتدخل السلطات العمومية لفتح السوق وإدخال المنافسة بين البنوك، وتشترط العديد من البنوك الدولية إعادة رسملة البنوك العمومية وتطهير محافظها من الديون غير مضمونة الدفع.[1]

ثالثا:المتغيرات الدولية الحديثة في القطاع المصرفي(مقررات لجنة بازل):

وبالنسبة للجزائر فإن التنظيم رقم(01) 09/91الصادر في 1991/08/14المحدد لقواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، ثم التعليمية رقم 94/74الصادرة في 1994/11/29الموضحة لكيفية تطبيق التنظيم السابق، كانت مسايرة لاتفاقية بازل 1وحددت برنامج للتطبيق ينتهي سنة 1999أي بعد سبع سنوات من أجل تطبيق الاتفاق عالميا.

أما بالنسبة لاتفاقية بازل II فقد أصدرت بنك الجزائر التنظيم رقم 03/02بتاريخ2002/11/14 والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للرقابة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية)تماشيا مع ما ورد في هذا الاتفاق، إلا أن اتفاق بازل II يتميز بكثير من التعقيد وبالتالي الصعوبة في التطبيق، مما يتطلب من البنك الجزائر إصدار تعليمات لتوضيح كيفية تطبيق التنظيم السابق، وذلك حتى لا يتأخر عن الأجل المحدد له عالميا كما حدث مع اتفاق بازلI.

وفي هذا الصدد فإن برنامج آمسفا دعم عصرنة القطاع المالي الجزائري الذي تطبقه الجزائر حاليا في إطار برنامج ميدا، قد تمكن من تأسيس نظم للمراقبة الداخلية حسب اتفاقية بازل II لدى ثلاثة بنوك عمومية فقط لحد الآن وهي بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وبنك التنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومن المعلوم أن تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك يعد إحدى الأركان الثلاثة الأساسية لاتفاقية بازلII.

[1] قادة عبد القادر،مرجع سبق ذكره،ص141.

رابعا:التخلف في استعمال وسائل الدفع الحديثة

يعد التخلف في استعمال أنظمة الدفع لدى المصارف العمومية، أهم المبررات لتأهيلها فعلى سبيل المثال وبالرغم من الهيئات التي أنشئت على مستوى بنك الجزائر لمكافحة ظاهرة إصدار الشيكات بدون رصيد، فلا زالت % 80 من المعاملات التجارية في الجزائر تتم نقدا، وبسبب التهرب الضريبي وانخفاض معدلات الفائدة.[1]

أما بالنسبة للبطاقات البنكية الدولية، فلا يزال عددها قليل جد مقارنة بعدد الحسابات البنكية في الجزائر وتتمثل خاصة في بطاقة الفيزا الدولية (visa) التي أصدرتها بعض البنوك العمومية والخاصة.

إضافة إلى بطاقة (Master Card) التي أصدرها بنك الخليج الجزائر (AGB) مؤخرا، ويعود السبب الرئيسي في قلة إصدار البطاقات البنكية الدولية، إلى قلة أماكن استخدامها في السوق الجزائري، إذ يقتصر الأمر على بعض الفنادق الضخمة أو بعض شركات الخدمات الخاصة لكبار رجال الأعمال.[2]

الفرع الثالث: متطلبات تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية

هناك عدة إجراءات يجب اتخاذها لتأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية وهي كالآتي:[3]

أولا–مراجعة المنظومة القانونية وتفعيل تطبيقها في الميدان :

لقد أظهرت الهزات التي تعرض لها النظام المصرفي الجزائري مؤخرا، وجود ثغرات قانونية في النصوص التشريعية والتنظيمية للعمل المصرفي في الجزائر ، وإما عدم الالتزام بالتطبيق الفعلي والصارم لهذه النصوص في حالة وجودها .

وهناك أمور أخرى تكاد تكون غائبة في التشريع الاقتصادي الجزائري رغم ضرورتها في تأهيل وعصرنة العمل المصرفي، فعلى سبيل المثال وفي ظل الانتشار المتزايد للتجارة الالكترونية والعمل المصرفي عبر الإنترنيت في العالم، لا نجد نصوصا تنظيمية أو إطارا قانونيا منظما لهذا العمل في الجزائر ، يتم بموجبه تعريف الشيك الالكتروني، والإمضاء الإلكتروني، والحماية القانونية للمتعاملين بهذه الأدوات، وكيفية تأسيس البنوك الافتراضية وأشكال الرقابة عليها...الخ.

ثانيا– تهيئة البيئة المحفزة على تطوير أعمال المصارف

ونذكر ما يلي:[4]

– **تطوير البنية التقنية للقطاع المصرفي:** تحتاج المنظومة المصرفية في أداء مهامها إلى بنية تقنية متطورة تشمل كافة الفروع التكنولوجيا للخدمات والصناعات المالية، وكذا أنظمة التحويل الإلكتروني والدفع الإلكتروني وتبادل الوثائق الإلكترونية والتوزيع الإلكتروني للأوراق النقدية.

[1] قادة عبد القادر، المرجع سبق ذكره، ص142.
[2] سليمان الناصر، آدم حديدي، مرجع سبق ذكره ، ص18.
[3] سليمان الناصر، مرجع سبق ذكره، ص07.
[4] زقاي فازية ، حمزة فايزة، مرجع سبق ذكره،ص 36.

– **إتباع سياسة جبائية محفزة** : يقصد بالسياسة الجبائية المحفزة إعفاء رؤوس الأموال التي يعاد استثمارها وتعديل أسعار الفائدة على القروض، وتشجيع الادخارات الموجهة للاستثمارات المباشرة التي تدخل في إطار التنمية الاقتصاد البلاد.

– **توسيع دائرة فتح الحسابات في المصارف وترقيتها** :وذلك من خلال توسيع شبكة الوكالة المصرفية الفرعية، من أجل تقريب الشبكات المصرفية من المتعاملين الاقتصاديين ذوي الدخول المرتفعة، إضافة إلى إقامة شبكة لغرف المقاصة، وربط الشبكات المشتركة بين المصارف وكذا ربط شبكات الخزينة والبريد والبورصة، علاوة على تشجيع الشراكة في المجالات المالية، إلزامية فتح حساب لكل تاجر، واستخدام وسائل الدفع المتطورة مثل بطاقة(VISA)الدولية.

ثالثا–الإهتمام بالعنصر البشري:

حيث أن نقص تأهيل العنصر البشري يعد مشكلة في النظام المصرفي الجزائري عموما، كما أن نجاح استراتجيات التأهل والتطوير للنظام المصرفي بكافة محاوره وفاعلية، هو أمر مرهون بتوفير كوادر وإطارات بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية حديثة وهو ما يتطلب تبني مايلي:[1]

– توظيف العناصر المختصة في المجال المصرفي .

– إلزام كافة العاملين بالمصارف بتلقي برامج تدريبية على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والحاسوب باعتباره عنصرا رئيسيا في العمل المصرفي .

– ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي المصارف التي تتعلق بأهمية الابتكار والإبداع ومواكبة التكنولوجيا الحديثة وتطوير المنتجات المصرفية والمبادرة لكسب عملاء جدد مع التحرير من القيود الروتينية التي تعوق سير العمل المصرفي.

– التوسع في البعثات التدريبية الخارجية للموظفين قصد استيعابهم لتطبيقات التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في العمل المصرفي المستخدمة في المصارف العالمية وطرق التعامل معها وكيفية تطبيقها في الجزائر،إذ أن بعض المصارف في العالم تقوم بتخصيص نسبة من أرباحها للاستثمار في الموارد البشرية باعتباره استثمار للمستقبل.

– تشجيع العاملين المتميزين على بذل المزيد من الجهد واستنهاض طاقاتهم الإبداعية وذلك باستخدام أسلوب الحوافز والمكافآت إما بصورة مادية أو عن طريق الترقية لوظائف أعلى.

[1] قادة عبد القادر، مرجع سبق ذكره ، ص 177.

خلاصة الفصل:

مر الجهاز المصرفي الجزائري منذ نشأته إلى يومنا هذا بعدة تغيرات وإصلاحات تمثلت في إصلاحات1970 والذي كان هدفه بناء نظام التمويل الوطني جزائري ، بالإضافة إلى إصلاح 1986المتعلق بالنقد والبنك الذي جاء لمعالجة مشاكل أخرى ، منها إعطاء استقلالية للبنك المركزي والمصارف والانفتاح نحو اقتصاد السوق ، جاء قانون 1988 لتكييف الإصلاحات ، ليأتي قانون النقد والقرض لتغير هيكل الجهاز المصرفي الجزائري وذلك بإدخال المصارف الخاصة الوطنية ، والأجنبية إلى السوق المصرفي ، رغم ما جاء به هذا القانون إلا أنه عرف عدة تعديلات من أجل بناء قطاع مصرفي فعال ، بهدف مسايرة التطورات العالمية باعتبار هذه الأخير من القطاعات المهمة ومؤشر اقتصادي لأي دولة.

فمن خلال تقيم أداء الجهاز المصرفي التي تبرز لنا مدى نجاعة هذا القطاع في مساير تطورات الراهنة يتضح لنا أن المشكل الأهم الذي يعاني منه جهاز المصرفي الجزائري، هو التأخر في مواكبة التطورات العالمية مما يؤثر سلبا على أداء العمل المصرفي بصفة خاصة و الاقتصاد الوطني بصفة عامة ، فالبنوك تعاني من عدة نقائص وسلبيات كهيمنة القطاع العمومي على القطاع الخاص ، في عملية الإيداع والائتمان وأيضا عدم مواكبة لمعايير لجنة بازل العالمية ، والتأخير في استعمال وسائل الدفع الحديثة ، ولهذا على الجهاز المصرفي الجزائري العمل على تأهيل هذا القطاع وفق ومتطلبات التطورات العالمية من خلال الاهتمام العنصر البشري ، وأيضا تطور البنية التقنية للقطاع وتوسيع منظومة الخدمات المصرفية.

الفصل الثاني

العولمة المالية وآثارها على الجهاز المصرفي الجزائري

تمهيد الفصل:

تعتبر العولمة حديثة النشأة حيث تعود الجذور الأولى لها إلى الستينات والسبعينيات من القرن الماضي، ثم تلاحقت تطوراتها في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وقد عرفت بثلاث مراحل تتمثل في مرحلة التدويل ومرحلة التحرير المالي، ومرحلة تعميم المرابحة، ويعد التقدم التكنولوجي من أهم العوامل التي ساعدت على تطوير العولمة المالية في القطاع المصرفي من خلال تحول عدد كبير من البنوك إلى معاملات مصرفية إلكترونية، وتوسع في استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية وتقديم خدمات مصرفية متطورة، وأيضا التحرير المالي وتطور أسواق عملات الأورو، بالإضافة إلى دور مؤسسات العولمة المالية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي كانت تعمل على تعزيز العلاقات الدولية وتهيئة المصارف الوطنية لمتطلبات العولمة والمصارف العالمية.

على ضوء هذه التطورات شهدت الساحة المصرفية الجزائرية تغيرات تمثلت أساسا في التوجه نحو التنوع في النشاط المصرفي والاندماجات المصرفية، والتوسع في استخدام المعاملات المصرفية الإلكترونية إلى جانب الاعتماد على معايير لجنة بازل وانتشار عملية غسيل الأموال، التي انعكست بشكل واضح على النظام المصرفي .

وقصد فهم أكثر لمفهوم العولمة بصفة عامة والعولمة المالية بصفة خاصة وآثارها على الجهاز المصرفي ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

- الإطار النظري حول العولمة المالية.
- أساسيات حول العولمة المالية.
- آثار العولمة المالية على أداء الجهاز المصرفي الجزائري.

المبحث الأول: ماهية العولمة المالية والعوامل المساعدة على تطويرها

ظهرت العولمة المالية في الآونة الأخيرة نتيجة زيادة درجة ترابط الأسواق المالية العالمية، حيث أصبح العالم يمثل قرية واحدة، وأهم ما تتميز به العولمة المالية هي الحركية والديناميكية، سيادة آلية السوق والسعي لإكتساب قدرات تنافسية، ومن بين العوامل المفسرة لتطورها، التطور التكنولوجي وظهور الابتكارات المالية الجديدة، وكذا الصعود الرأس المالية، التحرير المالي المحلي والدولي، إضافة إلى تطور أسواق العملات الأورو الدولية، وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية.

المطلب الأول: ماهية العولمة المالية وخصائصها

الفرع الأول : تعريف العولمة المالية

العولمة –لغة :هي" تعميم الشئ وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، ويقال عولمة الشئ أي جعله عالميا".[1]

ينظر السيد محمد الشيرازي إلى العولمة على أنها ثلاثي مزيد يقال عولمة على وزن قولبة، واللفظ مشتق من العالم ، وقال معرفا العالمية أن تتخذ كل الشعوب العالم في جميع أمورها على نحو واحد وهيئة واحدة فيكونوا كبيت واحد وأسرة واحدة، فلا يكونوا هناك شعب فقير وشعب غني، ولا شعب أمي وشعب مثقف ولا شعب تختلف اقتصاديته أو سياساته، أو ثقافته أو اجتماعيه أو سائر شؤونه كشؤون التربية والسلوك وما أشبه ذلك عن شعب آخر فيما أوجز تعريفه للعولمة ب (إعطاء الشئ صفته العالمية من حيث النطاق والتطبيق).[2]

– يراها البعض بأنها تبشر بوعود مشرقة للجميع، ومنهم من يعتبرها الوجه الآخر للهيمنة الامبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية، فهي قد تكون القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، أو أنها حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات، عبر الحدود الوطنية والإقليمية.[3]

– العولمة من الناحية المالية، أو ما يمكن أن يقال عنها الثورة المالية، لم تؤثر في مجال إنتاج وتبادل السلع والخدمات فقط، بل تعني في أحد مفاهيمها :عولمة رأس المال وتنميته على مستوى مناطق العالم كافة حيثما وجدت الأسواق أو الثروات، وهي بذالك تزيد الترابط والاتصال بين الأسواق المختلفة حتى وصلت إلى حالة أقرب إلى السوق العالمي الكبير، لا سيما مع نمو البورصات العالمية، الأمر الذي أدى إلى تطور الأسواق المالية وازدهار المبادلات الدولية وزيادة حركة الاستثمارات المباشرة والغير المباشرة والتي أصبحت تعتمد على استراتيجية عدم الارتباط بالمكان، والسبب في ذالك هو وجود رؤوس أموال ضخمة ساعية وراء أقصى قدر من الأرباح.[4]

---

[1] ممدوح محمود منصور، **العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد** ، دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2003، ص17.

[2] كمال علاوي الفتلاوي،عاطف لافي مرزوق،**العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي** ، ط1، دار صفا لنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص30.

[3] حميد أحمد السعدون، **العولمة وقضايانا** ، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص ص:12–13.

[4] محمد توفيق عبد المجيد، **العولمة والتكتلات الاقتصادية**، ط1، دار الفكر الجامعي، 2013، ص429.

– يمكن تعريفها على أنها نتاج قيام علاقة وطيدة في النظام المالي ، من خلال القيام بعمليات التحرير المالي والاتجاه نحو الانفتاح عن الأسواق الدولية، وتزايد التكامل وارتباط رؤوس الأموال المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال وأخذها بالتدفق عبر الحدود لتصب في الأسواق العالمية.[1]

ومنه فإن العولمة المالية هي تكامل الدول في الأسواق المالية الدولية،فهي ظاهرة ليست جديدة ولكنها تتخذ أشكالا جديدة كما أنها تجلب مشكلات معقدة في الاقتصاديات الناشئة بحيث تتكامل مع النظام المالي الدولي.[2]

الفرع الثاني: مراحل تطور العولمة المالية

-أولا :مرحلة تدويل التمويل غير مباشرة 1960- 1979

استمرت هذه المرحلة من سنة 1960وحتى سنة 1979وتميزت بما يلي:[3]

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية؛
- سيطرة البنوك على التمويل الاقتصاديات الوطنية؛
- ظهور وتوسع أسواق الأورو الدولار بدأ من لندن ثم في بقية الدول الأوربية؛
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على المعاملات القوية؛
- ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة كالمستقبليات والاختبارات على العملات وأسعار الفائدة.

-ثانيا :مرحلة التحرير المالي1980_1985

في هذه المرحلة تم تحرير حركة رؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي خلق ما يسمى باقتصاد السوق المالية بربط الأسواق المالية الوطنية بعضها بعض، كما نلاحظ توسعا كبيرا في أسواق السندات وارتباطها على المستوى الدولي، مما مكن الدول الصناعية الكبرى من تمويل العجز في ميزانياتها وذلك بإصدار أدوات مالية في الأسواق المالية العالمية، خاصة سندات الخزينة، وقد فتح هذا التحرير المجال أمام المستثمرين الأجانب وما يميز العولمة المالية في هذه المرحلة، هو الفاعلون الجدد في الأسواق المالية، الذين يسيرون موارد مالية ليست ذات مصدر رأسمالي، وهذه الموارد تسير على مستوى شركات خاصة تقوم بجمع الادخار، وهي صناديق المعاشات، هذه الأخيرة تحولها إلى رؤوس أموال مالية وهي في الحقيقة أن صناديق المعاشات لا تملك رأس مال أصلا وهدفها الأساسي هو تحقيق الربح.[4]

---

[1] عبد الرزاق سلام عبد الرزاق ، **النظام المصرفي الجزائري وآلية تحديثه في ظل العولمة المالية** ، مجلة الاقتصاد الجديد،ع06، جامعة المدية، ماي2012، ص227.

[2] رعد حسن الصرن،**عولمة جودة الخدمة المصرفية**، دار التواصل العربي، 2008، ص121.

[3] محمد العربي ولد خليفة، **مقارنات نقدية**، دار الخلدونية، الجزائر، ص23.

[4] اسماء دردور، نسرين بن زواق، **الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة** ، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والعالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، أيام 20_21/أكتوبر/2009، ص04 .

-ثالثا :مرحلة التعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة 1986الى المرحلة الحالية

ما يمكن أن يميز في هذه المرحلة هو زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية، بفضل التطورات واستعمال وسائل الاتصال الحديثة التي تمكن أي كان وفي أي مكان في شراء ما يرغب من أي سوق مالي في العالم هذا الارتباط رافقه تحرير سوق الأسهم على غرار سوق السندات، وتحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها، بالإضافة إلى توسع التمويل المباشر وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية، وزيادة التعامل بالأدوات المالية المشتقة، كما ميز هذه المرحلة الأزمات التي عرفتها البورصات العالمية والتي كفلت العالم خسارة قدرت بملايير الدولارات، وإفلاس العديد من البنوك بالإضافة إلى أنه في أوائل التسعينات تم ضم وربط العديد من الأسواق المالية الناشئة بالسواق المالية العالمية، مما زاد من تدفق رؤوس الأموال إليها، وسهل من توجه ادخار عالمي معتبر إلى تلك المنطقة.[1]

الفرع الثالث: خصائص العولمة المالية

للعولمة المالية جملة من خصائص وهي :[2]

أولا: سيادة آلية السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية

إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آلية السوق وارتباطها ارتباطا وثيقا بالحرية، كما تعتمد على التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية، وثورة الاتصال والمواصلات من أجل اكتساب قدرات تنافسية وتعميقها لتحقيق أعلى إنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة والبيع بسعر تنافسي، على أن يتم ذلك في ظروف قياسية، لأن العالم تحول إلى قرية كونية صغيرة يتغير فيها نمط تقسيم العمل الدولي ليتفق وينسجم مع عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق.

ثانيا:دينامكية وحركية ومفهوم العولمة

إن أهم خاصية للعولمة هي تميزها بالحركية والدينامكية بدليل احتمال تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة،إذ تسعى كل دولة بكل ما لديها من قوة للحصول وامتلاك القدرات التنافسية حتى تستطيع المنافسة، ويظهر ذلك جليا من خلال التكتلات الإقليمية في مواجهة عولمة الاقتصاد والدفاع عن المصالح الوطنية، وتتعمق حركية العولمة إذ أنها تسعى كذالك إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثر بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

---

[1] محمد العربي شاكر، غالم عبدالله ، **موقع الدول العربية من العولمة المالية إشارة حالة الجزائر** ، ورقة بحثية مقدمة لملتقى دولي حول السياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 22_2006/11/21، ص06 .

[2] غالم عبد الله،**العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**، ط1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 86.

ثالثا:الاعتماد على الاقتصاد المتبادل

في ظل العولمة تم إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعولمة، ظهور آثار عديدة من أهمها:[1]

- زيادة تعرض الاقتصاديات الوطنية للصدمات الاقتصادية؛
- حركة انتقال الصدمات الاقتصادية سواء كانت إيجابية أو سلبية فإذا ما حدثت موجة انتعاشية أو انكماشية في الولايات المتحدة مثلا فإنها تنتقل سريعا إلى البلدان الصناعية الأخرى والنامية؛
- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل هام في النمو الاقتصادي في الدول المختلفة حيث أصبحت الصادرات محركا للنمو وهذا نتيجة لزيادة درجة الاعتماد المتبادل.

رابعا:وجود أنماط جديدة من تقسم العمل الدولي

بوجود العولمة ظهرت أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية على أن تصنع منتوجا بمفردها، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية، تتم بتجميع مكوناتها في أكثر من دولة حيث تقوم كل دولة بالتخصيص بصنع أحد المكونات فقط، ويعود ذلك إلى تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة إضافة إلى ثروة المعلومات.[2]

خامسا:تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات هي أيضا الشركات عابرة القوميات وأخيرا هي شركات عالمية النشاط والتي تعتبر في كل معانيها هي أحد السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجيا والتسويقية والإدارية.[3]

---

[1] غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص87.

[2] باكور حنان، **الجهاز الصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية** ، (مذكرة تدخل ضمن المتطلبات لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أوكلي محند أولحاج، البويرة)، 2014/2013 ، ص 39.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الاسكندرية–مصر،2002–2003، ص ص:28–29.

المطلب الثاني :العوامل المفسرة لتسارع العولمة المالية

أولا:صعود الرأسمالية المالية

بمعنى آخر الهيمنة التي يمارسها رأس مالي على القطاعات الاقتصادية، بمختلف أنواعها الصناعية والزراعية حيث أصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المالي تزيد عدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي، وبالتالي الرأسمالية تعمل على توظيف رأس المال لا على استثماره، أما على الصعيد العالمي فقد أصبح رأس المال المالي يلعب دورا هاما نتيجة ما يقدمه من موارد مالية وبشروط خاصة، خاصة بعد الانخفاض الذي حدث في التدفقات المالية الحكومية والرسمية وفي المعونات والمنح، التي كانت تقدمها الدول الصناعية والمنظمات الدولية، وهكذا أصبح لرأس المال في الأسواق العالمية حركة مستقلة لها آليتها ودورتها خاصة بعيدة كل البعد عن حركة التجارة الدولية.[1]

ثانيا:ظهور الابتكارات المالية الجديدة

ارتبطت العولمة المالية بظهور عدد هائل من الأدوات المالية الجديدة، إلى جانب الأدوات المالية التقليدية (الأسهم والسندات)المتداول في الأسواق المالية، أصبحت هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل المبادلات، المستقبليات والخيارات:[2]

01-الخيارات:إن خيار الشراء أو البيع يمنح البائع حق الشراء أو بيع الأسهم في أوراق معينة بسعر محدد خلال وقت محدد مقابل هامش فيكون فيها تنفيذ العقد اختياريا من قبل المشتري، أي يمنح للمستثمر حق بيع أو الشراء عدد من الأسهم والسندات والعملات إلي طرف بسعر محدد مقدما، وقد ينص على تنفيذ الاتفاق في تاريخ أو خلال فترة معينة.

02-المستقبليات :هي التزام تعاقدي نمطي أي بفئات محدودة لبيع أو شراء أصل معين بسعر محدد وبتاريخ معين في المستقبل، كما أنه يختلف عن عقود الخيار من حيث أنه ملزم لطرفي العقد بتنفيذ الاتفاق وأهم الأطراف الرئيسية للعقود المستقبلية هي المشتريين والبائعين أو المضاربين والمستثمرين الراغبين في التغطية.[3]

03-المبادلات:هي اتفاق تعاقدي يتم بين طرفين أو أكثر لتبادل الالتزامات أو الحقوق ،ويتعهد المتعاقد بموجبه إما على مقايضة الدفعات التي تترتب على التزامات كان قد قطعها كل منهما للطرف الآخر وذلك دون إخلال بالتزام أي منهما تجاه الطرف ثالث غير مشمول بالعقد أو بمقايضة المقبوضات التي تترتب لكل منهما على أصول يملكها.

لقد ظهرت هذه الأدوات تحت تأثير عاملين مهمين هما:[4]

---

[1] معيزي قويدر،**العولمة المالية وحركة رؤوس الأموال**، مجلة الأفاق، ع05، سبتمبر 2005، ص85 .

[2] صالح مفتاح، **العولمة المالية**، مجلة العلوم الإنسانية، ع2، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،جوان 2002، ص511.

[3] عبد الغفار حنفي، **إستراتجية الاستثمار في بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية، 2007، ص483.

[4] ساسية جدي، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان**،(رسالة ماجيستير ، تخصص أسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة)، 2014-2015، ص ص:90-91.

– الاضطرابات التي سادت الأسواق المالية بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار العمولات وأسعار الفائدة، ومع مرور الوقت أصبحت المخاطر نفسها سلعة تتداول في الأسواق؛

– المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية أدت إلى لجوء هذه المؤسسات وخاصة الحديثة منها إلى استعمال هذه الأدوات من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة.

ثالثا:عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية

أدى عدم قدرت بعض الأسواق الوطنية على استيعاب الأحجام الضخمة من المدخرات والفوائض المالية، إلى اتجاه هذه الفوائض إلى أسواق خارجية، بحثا قرض استثمار أفضل ومعدلات ربح أعلى وتجدر الإشارة هنا أن معظم هذه الفوائض المالية اتجهت نحو تسوية العجز في ميزان المدفوعات لكثير من الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

رابعا:التطور التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات

أسهمت التطورات المرتبطة بثورة المعلومات والاتصالات والتقنيات ذات الصلة بهما، ومنها التوسع في استخدام الحاسوب والإنترنيت، في ربط الأسواق المالية والنقدية وتوحيدها على نطاق العالم ككل في ظل التحرير المالي، الأمر الذي هيأ لتوظيف التكنولوجيا المتطورة في خدمة المصالح الرأسمالية، وأسهم بصورة مهمة في تحقيق العولمة المالية، إذ وانطلاقا من النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين شهد العالم ثورة تكنولوجية عارمة ساعده على اندماج أسواق المال الدولية ورفع سيولتها، وتسهيل تدفق رؤوس الأموال والحصول عليها بسرعة كبيرة.

وعلى العموم ، فقد كان للاندماج والتنسيق الوثيقين بين وسائل ثورة عصر المعلومات من جهة، والتمويل العالمي من جهة أخرى، دور كبير في نشوء اقتصاد عالمي قائم على المالية والمعلوماتية، هو الاقتصاد الرأسمالي المعلوماتي، وهكذا أصبح في العالم اقتصاد إنتاجي يقوم على إنتاج السلع والخدمات، واقتصاد آخر يقوم على المالية والمعلوماتية يتميز بصفتين إحداهما أنه قائم على المضاربة والثانية، أنه غير منتج ولكنه رغم ذلك قادر على امتصاص وانتزاع ما يحققه العالم المنتج من ثروة.[2]

خامسا:تطور أسواق عملات الأورو الدولية(EUROCURRENCYMARKET)

إن مصطلح سوق عملات الأورو يشير إلى سوق العملات المقومة بعملات دول معينة، ولكنها تودع خارج حدودها الوطنية وتتمتع هذه الأسواق، وخاصة سوق الأورو دولار بالحرية وعدم خضوعها للقيود التي تفرضها السلطات النقدية الوطنية، فمثلا عندما يودع مقيم أمريكي أمواله بالدولار في أحد البنوك الأوربية فإن هذه الودائع تعتبر ودائع عملات الأورو ويطلق على هذه العملة بالأورو والدولار، وتطورت هذه الأسواق بفعل عدة عوامل منها ، إعلان معظم الدول الأوروبية قابلية عملاتها للتحويل، و

[1] باكور حنان، مرجع سبق ذكره، ص49.

[2] نادية العقون، **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية :الوقاية والعلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية** ، (رسالة دكتورا ، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة)، 2012–2013، ص55.

سيطرت الحرب الباردة على العلاقات الاقتصادية الدولية وإيداع الأرصدة بالدولار للدول الشيوعية بالبنوك الأوروبية وخاصة بنوك لندن، بالإضافة إلى اضطراب ميزان المدفوعات الأمريكي وفرض بعض القيود النقدية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة وضع حدود قصوى لأسعار الفائدة على الودائع بالدولار، وأيضا ارتفاع أسعار البترول في بداية السبعينيات، وتكون الفوائض المالية الدولار للدولة المصدرة للنفط، والتي تم إيداعها في المراكز المالية الرئيسية بأوربا.[1]

سادسا:التحرير المالي والمحلي والدولي

لقد ارتبطت التدفقات الرأس مالية ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي والدولي، وقد زاد معدل نمو التدفقات وسرعته خلال العقد الأخير من القرن الماضي، وذلك بعد السماح للمقيمين وغير مقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية، واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والرأسمالية.[2]

سابعا:إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية

حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية إعادة هيكلتها على مدى العقديين الماضيين، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، وفي هذا الصدد نشير إلى ما يلي:[3]

– توسع البنوك في نطاق أعمالها،على الصعيد المحلي والدولي، فأصبحت تقوم بأعمال لم تكن تقوم بها من قبل في ضوء عمليات التحرير المالي، التي اقتضت تخفيف وفي بعض الحالات إلغاء القيود التي كانت تحد من نشاطها، وهو الأمر الذي ترتب عليه تنوع مصادر رؤوس أموال البنوك وطرق استخدامها مما انعكس في تطور بنود ميزانيتها؛

– دخلت المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار كمنافسة قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية.

---

[1] صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص509.

[2] البحري عبد الله، **أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر** ،(رسالة الماجيستير ، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر)، 2004 - 2005، ص91.

[3] رشام كهينة، **واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي** ،(رسالة الماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلة العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس)، 2008-2009،ص21.

المبحث الثاني: أساسيات حول العولمة المالية

في ظل انفتاح اقتصاديات دول النامية على العالم الخارجي وتحرير أسواقها أمم التدفقات الأجنبية، بفضل تشجيع المنظمات المالية الدولية لها،حيث تشكل كل من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية طرفا هاما في العولمة من خلال صياغة أسس وقواعد النظام الاقتصادي الدولي، وتحقيق التكامل الدولي، وعليه فإن للعولمة المالية عدة مزايا تتمثل في تحسين نوعية المؤسسات وتقوية السياسات الاقتصادية الكلية وترشيد القرارات التمويلية، ورغم ذلك إلا أن لها مخاطر تؤثر في اقتصاديات الدول وهذا نتيجة لسوء أدارة التحرير المالي وبالتالي التعرض للأزمات المالية.

المطلب الأول: مؤسسات العولمة المالية

أولا- صندوق النقد الدولي:

تأسس صندوق النقد الدول (INF) في أواخر ديسمبر 1945، وتطور دوره إلى حد كبير نتيجة لتخلي عن النظام التحويلات الثابتة للعملات وأيضا بسبب تصاعد نفوذ العولمة المالية التي غيرت بعمق الواقع الذي كان من المفترض أن تتولى تلك المؤسسة إدارته، وقد ترتب في مقام الأول على تلك التغيرات تراجع نفوذ صندوق النقد الدولي على سياسات صرف عملات التي تنتهجها البلدان الصناعية، وفضلا عن ذلك لم تعد هذه البلدان في حاجة إلى معونة مالية من جانب الصندوق النقد الدولي، نظرا لأنها تستطيع الاعتماد بكل يسر على الـــأسواق الدولية لرؤوس الأموال، وهكذا تحول نشاط الصندوق سواء جغرافيا أو بخصوص مجالات عمله، فقد تزايد دوره الرقابي واتجهت تدخلات تدريجيا في الوقت نفسه نحو البلدان النامية، وهكذا بات من المحتمل على الصندوق النقد الدولي أن يتفرع للبلدان التي تستطيع أن يمارس نفوذه عليها عن طريق الشروط اللازمة للقروض التي يمنحها لها.[1]

ثانيا- منظمة التجارة الخارجية:

يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية(wto) هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي، وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع الصندوق الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، للوصول إلى أكثر وأفضل. [2]

كما أن المنظمة مسؤولة عن إدارة نظام شامل وهو حد لتسوية المنازعات التجارية التي تنشأ بين دول الأعضاء وفقا لنصوص وثائقها القانونية، كما تدير المنظمة آلية المراجعة والمراقبة الدورية للسياسات التجارية في دول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها وبما يضمن اتفاق هذه السياسة مع القواعد

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة المالية وإمكانات التحكم عدوى الأزمات المالية** ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005،ص109.
[2] فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، ط1، عالم الكتب الحديث لنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 249.

والضوابط والالتزامات في إطار المنظمة والتعاون مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والوكالات الملحقة به لتأمين المزيد من التنسيق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي .[1]
وتدار المنظمة بهيكل تنظيمي مكون من ممثلين الدول الأعضاء مجلس الممثلين، لدول الجات تنبثق منه لجان فرعية لدراسة الموضوعات المتخصصة والمشاكل المتبادلة وما إلى ذلك، والمجلس مهمته الإشراف على عمل هذه اللجان المنبثقة، والنظر في الأمور العاجلة ووضع جدول الأعمال الدورات للانعقاد القادم ومراقبة تنفيذ مقررات المنظمة[2](CONCILOF REPRESSENTATIVES).

ثالثا–البنك الدولي:

هو أحد مؤسسات اتفاقية بريتون ودز التي وقعت في يوليو 1944، وأنشئ البنك عام 1945، وبدأ في ممارسة نشاطه في يونيو 1946، وقد جاء إنشاء البنك الدولي لتلبية حاجة ماسة إلى رأس المال لتمويل أعمال إعادة البناء والتعمير لما دمرته الحرب العالمية الثانية وتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة، ومن تم أعطى البنك حق منع أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تحقيق أغراضه ومن المهام التي يقوم بها:[3]

- ❖ تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة إقتصاديا، وهي تقدم كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعمليات الإقراض.
- ❖ تشجيع الاستثمار الخاص وبما يضمن توسيع القطاع الخاص، وبما يساعد على تأصيل العادة الادخارية وإيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية وخلق قطاع جوهري وديناميكي .
- ❖ فض النزاعات المالية بين دول الأعضاء، وتدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية.

وفي هذا الإطار فقد تطور البنك الدولي وتوسعت أنشطته للدرجة التي أصبح يرمز إليه كمجموعة تضم ثلاث مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك الدولي وهي:
البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الرابطة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية.

المطلب الثاني:مزايا ومخاطر العولمة المالية

الفرع الأول: مزايا العولمة المالية

تتمثل مزايا العولمة المالية أساسا في توجيه الأموال إلى استخداماتها الإنتاجية، بحيث تساعد كل من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء في تحسين مستويات معيشة أعلى، بالإضافة إلى مزايا أخرى نذكر منها:[4]

---

[1] هيفاء عبد الرحمن ، ياسين التكريتي،**آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلي في الاقتصاد العربي**، ب ط ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،2009،ص 416.
[2] صلاح عباس،**العولمة في إدارة المنظمات العالمية** ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية ، 2005، ص 30.
[3] محسن أحمد الخضيري، **العولمة**،ط1، مجموعة النيل العربية ، 2000، ص ص :77- 78.
[4] فاطمة بلحاج، **العولمة الاقتصادية وأثارها على النظام البنكي الجزائوي** ،(رسالة ماجستير ،تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران)، 2012-2013، ص25 .

❖تحرير وتحديث النظم المصرفية و المالي، وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص وكذلك الحد من ظاهرة خروج رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج؛

❖ إعطاء فرصة للبنوك لتحسين الأداء والتسيير، وذلك بالاستفادة مما تتيحه العولمة المالية من فرص في ظل المنافسة الشديدة، حيث تصبح قادرة على جلب أكبر عدد من المدخرين لمواجهة طلبات المستثمرين؛

❖مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تحويل التكنولوجية متطورة إلى الدول المستثمر فيها في مجال الإدارة، بالاعتماد على الكفاءات المالية والمصرفية الأجنبية والمحلية؛

❖تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية كلما اشتدت درجة المنافسة والاندماج المصرفي؛

❖القضاء على البنوك الغير قادرة على التحسين، باستعمال عمليات الاندماج المصرفي بفعل قوى السوق؛

❖وجود بنوك أجنبية قوية محليا سيساهم في الحد من هروب رؤوس الأموال في حالة اندلاع الأزمات؛

❖زيادة حجم المعاملات يساعد في خفض مخاطر السوق والقرض، عن طريق رفع قيمة العائد للأموال المستثمرة عندما تكون هناك حرية وسرعة في عملية اتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: مخاطر العولمة المالية

رغم مزايا التي توفرها العولمة المالية على الأسواق المالية،إلا أن الأمر لم يسلم من بعض المخاطر التي تحققها ومن بينها نجد:[1]

أولا:مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج

أن ظاهرة هروب الأموال الوطنية للخارج تعتبر ظاهرة قديمة في الدول النامية وتتعدد أسبابها وأشكالها، لكن التحرير المالي ومتطلباته الذي كانت له دفعة قوية في التسعينيات قد أعطى لظاهرة هروب الأموال مشروعية وحرية، مما أدى بالضرورة لاستفحال هذه الظاهرة وانتشار أثارها السلبية على ميزان المدفوعات أو قدرة الدولة على التراكم الرأسمالي والاستثمار وصافي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

ثانيا:مخاطر ناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال

إن جوهر العولمة المالية هو تحرير رأس المال (التدفقات النقدية)، الذي يستند منظوره لنمو والتقلب والتميز بين مختلف أنواع تدفقات رؤوس الأموال، ولذلك الأمر أهميته بوجه خاص لأن تكوين التدفقات المالية الدولية قد تتغير بصورة ملحوظة على مر الزمن، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم المصدر السائد لتدفقات رأس المال الخاص باقتصاديات الدول النامية.[2]

ثالثا:مخاطر التعرض لمضاربات المدمرة

---

[1] عبد الله بلوناس، آسيا قاسمي، **التكامل المالي للأسواق المالية كوسيلة لتحدي مخاطر العولمة المالية** ، رقة بحثية مقدمة لملتقى وطني حول عولمة الأسواق المالية الفرص والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غليزان، 12_2011/10/13،ص09 .

[2] آسيا قاسمي، **أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية لبنوك الجزائرية** ،أطروحة دكتورا ، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014/2015، ص58 .

لقد جاءت عمليات التحرير المحلى والدولي لتسهيل نشاط المضاربات من خلال إلغاء العديد من القيود التي كانت تحد من قيامها، بجانب ذلك حدث تسارع هائل في تداول الأوراق المالية ، وكذلك ظهور الابتكارات المالية التي يتم التعامل بها على مدار الساعة في مختلف أسواق العالم.

كما ساهمت إجراءات العولمة المالية وثبات أسعار الصرف إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة المحلية ووجود اتجاه متزايد لارتفاع حجم الدين الخارجي و معادلات خدمته لتهيئة المناخ المناسب لمزاولة المضاربين أعمالهم وجنيهم الأرباح السريعة .[1]

رابعا:مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال)

إن إلغاء الرقابة على الصرف وحرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود الوطنية، دون معرفة من جانب السلطات، وانفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب، أدت إلى انفتاح قنوات إضافية لغسيل الأموال القذرة، والمقصود بالغسيل هنا هو محاولة إخفاء المصدر غير الشرعي أو غير قانوني الذي تحققت في إطاره عمليات بناء وتراكم الثروات، مثل أرباح التجار في المخدرات وسرقة البنوك...ألخ ويحاول أصحابها أن يغسلوها لإخفاء مصدرها الإجرامي بمحاولة إدخالها للنظام المصرفي والسوق المالي من خلال استثمارها مؤقتا في بعض الأدوات المالية،كالأسهم والسندات ...الخ.[2]

المبحث الثالث:آثار العولمة المالية على أداء الجهاز المصرفي الجزائري

بحكم انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي، منذ انتهاج الجزائر لنظام اقتصاد السوق الحر كان للعولمة المالية مظاهر وآثار على النظام المصرفي الجزائري والتي من بينها:

المطلب الأول إعادة صناعة هيكلة الخدمات المصرفية واتفاقية بازل لكفاية رأس المال

الفرع الأول:إعادة صناعة هيكل الخدمات المصرفية

شهدت الأسواق النقدية والمالية العالمية منذ منتصف عقد الثمانينيات، اتجاها متزايدا نحو التحرر من القيود والمعوقات التي تحد من التوسع في عمليات البنوك، حيث تم فتح مجالات الأنشطة التي لم يكن مسموحاً بها أمام البنوك والمؤسسات المختلفة، وكذلك رفع القيود أمام فتح الفروع والمكاتب بالإضافة إلى إلغاء القيود على الأسعار التي تتقاضاها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى سواء أسعار الفائدة أو رسوم الخدمات، وقد انعكس هذا المناخ بشكل كبير على أعمال البنوك وهيكل الخدمات التي تقدمها وذلك على النحو التالي:

حدثت تغيرات هامة في هيكل ميزانيات البنوك حيث تنوعت مصادر الأموال ومجالات توظيفها، فلم يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك يتحقق من الائتمان المصرفي، كما أدى دخول البنوك التجارية في عمليات الاستثمار إلى توسيع دائرة المخاطر التي تواجه أعمالها لتشمل مخاطر السوق بالإضافة للمخاطر الائتمانية، إضافة إلى ذلك أن البنوك قد شهدت في معظم دول العالم تغيرات هامة في مكونات

[1] عبد الله بلوناس، آسيا قاسمي، المرجع السابق، ص 10.

[2] بورمة هشام، مرجع سبق ذكره، ص69.

الودائع تمثلت في اتجاه نسبة الودائع لأجل، وودائع التوفير وشهادات الإيداع إلى إجمالي الودائع للتزايد بشكل واضح مقابل انخفاض حجم الودائع الجارية.

وكنتيجة طبيعية لإعادة هيكلة الخدمات المصرفية توجهت البنوك وخاصة البنوك التجارية إلى التحول إلى ما يسمى بالبنوك الشاملة.[1]

وفي ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية إلى:

أولا:تنويع النشاط المصرفي

يشمل تنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول وإلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي وعلى مستوى الاستخدامات و التوظ يفات المصرفية، ثم إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية التوريق أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية، والأقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة على مستوى الدخول في مجالات غير مصرفية، ثم الاتجاه إلى التأجير التمويلي والإجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار، ونشاط التأمين من خلال شركات التأمين الشقيقة التي تضمها الشركة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء .[2]

ثانيا: الاندماج المصرفي

يعد الاندماج المصرفي أحد أهم التغيرات المصرفية العالمية التي تزايد تأثيرها بقوة، خاصة خلال العقد الماضي مع تسارع وتيرة العولمة والتحرر المالي في ظل بيئة اقتصادية تنطوي على العديد من المخاطر ويبدو أن عملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها وشمولها أصبحت ظاهرة عالمية، تأثرت بها كل البنوك في العالم تقريبا.

لم تقتصر عمليات الاندماج المصرفي على البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية في نطاق الدولة الواحدة فقط، بل امتدت لتسجل أيضا حالات اندماج مصرفي بين بنوك ومؤسسات مصرفية من دول مختلفة. ويعد الاندماج المصرفي أحد أنجع السبل لمواجهة المنافسة الشديدة في الساحة المصرفية العالمية، كما كان لمتطلبات لجنة بازل لمعدل كفاية رأس المال أثره الواضح في اتجاه البنوك نحو الاندماج لتدعيم قواعدها الرأسمالية. وقد أدت موجة الاندماجات العالمية والإقليمية إلى قيام نوع من

---

[1] هارون الطاهر، العقون نادية ، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية** ، ورقة بحثية مقدمة لملتقي الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة مخاطر وتقنيات، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل، 2005، ص3.

[2] عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، **العولمة وآثارها على المصارف نظرة شمولية** ، ورقة بحثية مقدمة للملتقي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الأقتصادية –واقع والتحديات،المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم جمهورية السودان ، ص6.

المصارف كبيرة الحجم وقادرة على توفير حزمة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية والاستثمارية بطرق تكنولوجية متطورة وتكاليف منخفضة.[1]

ويمكن تلخيص الدوافع والقوى المشجعة والغير المشجعة لعملية الاندماج المصرفي ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم(II-01):دوافع الاندماج والقوى المتحكمة به

دوافع الإندماج	القوى المشجعة	القوى غير مشجعة
-تكلفةالادخار(costsaving) مرتبطة ب: *زيادة الحجم(اقتصاديات سليمة) *تنويع المنتجات (اقتصاديات الحجم). **- دخول ترتبط ب:** *زيادةالحجم(القدرة على المحافظة على العملاء أكثر). *ناتجة عن تنويع المنتجات:القدرة على منح one-stopshoping **- تخفيض الأخطار يتم من خلال العمليات التنويع.** **- تغيير مركز التنظيمي.** **- زيادة السلطة على السوق**	**-التكنولوجيا:** *المعلومات والاتصال. *الابتكارات المالية. *التجارة الالكترونية. **- العولمة:** *توسيع محلي ودولي لأسواق المالية. *المتجارة في منتجات غير مالية. **- تغيير القوانين:** *الخوصصة. *جو ومحيط أسواق المال.	**- الأسواق غير الكفأة.** **- العوائق التشريعية والتنظيمية.** **- العوائق الثقافية بين الكيانات.** *الانفتاح الاقتصادي . *الموارد الخارجي

المصدر:ضيف روفية، **إستراتجية النمو المصرفي من خلال عملية الاندماج** ،(رسالة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة)، 2004 – 2005، ص 65.

ثالثا: خصخصة البنوك

إن الرغبة في مواكبة التطورات ومواجهة المنافسة الدولية، وإصلاح أداء البنوك ومواجهة التحديات والتغيرات المالية، وظهور أنشطة جديدة كالصرافة الاستثمارية وإدارة الأصول والمنافسة والتوسع في الخدمات الإلكترونية، التي تخلق تحديات جديدة وتؤثر على أداء البنوك حتما نحو تحسين الأداء .

لذالك فإن الخوصصة تعبر عن الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص أو تمكينهم بموجب عقد من إدارة المؤسسات مع بقائها مملوكة للدولة وتعتبر أحد الدعائم المستعمل للانتقال إل إقتصاد السوق، كما ينظر للخوصصة على أنها وسيلة من وسائل زيادة الديمقراطية الاقتصادية.[2]

[1] هارون الطاهر، العقون نادية، المرجع السابق، ص6.

[2] بورمة هاشم، مرجع سبق ذكره، ص87.

وهذه الظاهرة واضحة على كثير من اقتصاديات النامية لاسيما أن تدخل الدول في النشاط الاقتصادي كان يمثل عامل كبح للنشاط المالي، وكان لزيادة المنافسة من خلال تحرير تجارة الخدمات بمثابة تنمية لخوصصة البنوك لتحقيق عدة أهداف من بينها: [1]

- زيادة التنافسية في السوق المصرفي وتحسين الأداء الاقتصادي؛
- تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية؛
- تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية؛
- ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية.

رابعا:التحول إلى البنوك الشاملة

لقد اتجهت البنوك وخاصة التجارية إلى التحول للبنوك الشاملة، حيث يمكن تعريف هذا الأخيرة بأنها"تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر، وتعبئة أكبر قدر ممكن للمدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدها تجمع مابين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة، وبنوك الاستثمار والأعمال.[2]

وبالتالي فإن إستراتجية البنوك الشاملة تقوم على التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار، والتنويع يعنى ألا يحصر البنك نشاطه في قطاع معين أو في مجموعة من القطاعات وبالتالي فإن هذه الإستراتجية تعتمد على ما يلي:[3]

- المتاجرة في الأوراق المالية وتقديم خدمات التأمين وتقديم قروض المصرفية؛
- إنشاء صناديق الاستثمار والمساهمة في إنشاء شركات التأجير التمويلي وشركات المقاصة، وشركات جمع وإنتاج وبيع المعلومات وشركات السماسرة؛
- القيام بالوساطة التجارية والتعامل في أسواق الصرف الأجنبي والمساهمة في إنشاء مشروعات البنية الأساسية؛
- توريق الأصول غير المتداولة؛
- تقديم القروض الجماعية.

الفرع الثاني:اتفاقية بازل لكفاية رأس المال

نتيجة الانفتاح الذي يشهده النظام المصرفي الجزائري، كان لازما عليه أن يساير التنظيمات الحديثة والمعايير العالمية للعمل المصرفي وأهمها مقررات لجنة بازل، فكان صدور التنظيم 09/91

---

[1] مصطفي عبد اللطيف، بلعور سليمان، **تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري**، ورقة بحثية مقدمة لملتقي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع والتحديات،المعهد الوطني للتجارة، ص 260.

[2] زقاي فازية، حمزة فايزة، مرجع سبق ذكره، ص64.

[3] مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، **تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري**، ورقة بحثية مقدمة لملتقي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية–واقع وتحديات، جامعة ورقلة، ص 258.

بتاريخ1991/08/14 المحدد لقواعد الحيطة والحذر(les régles prudentielles) في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، ثم التعليمة رقم 94/74في تاريخ11/29/ 1994م المتعلقة بكفاية رأس المال.
فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8% تطبق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق، وحددت أخر آجل في نهاية ديسمبر1999م، وذلك وفق المراحل الآتية:[1]

- 4%مع نهاية شهر جوان1995م؛
- 5%مع نهاية شهر ديسمبر 1996م؛
- 6%مع نهاية شهر ديسمبر 1997م؛
- 7%مع نهاية شهر ديسمبر1998م؛
- 8%مع نهاية شهر ديسمبر1999م.

وقد حددت المادة 5من التعليمة السابقة كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي بينما حددت المواد6 و 7 العناصر التي تحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ومجموع هذين الجزأين يشكل رأس المال الخاص للبنك، بينما بينت المادة8 من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة، ثم صنفتها المادة 11وفق أوزان المخاطرة الخاصة بها سواء بالنسبة لعناصر الميزانية أو عناصر خارج الميزانية، وكل ذلك بطريقة متشابهة لما ورد في مقررات بازلI ويمكن توضيح ذالك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (II-02): تشكيلة الأموال الخاصة الصافية وفق مقرر بازلI

الأموال الخاصة وفق بازلI	
الشريحة1:الأموال الخاصة الأساسية	**الشريحة2:الأموال الخاصة التكميلية**
– رأس المال الاجتماعي المدفوع.	– الاحتياطات غير معلنة.
– الأدوات رأس مالية الهجينة الدائنة.	– فرق إعادة تقييم الأصول.
– ترحيل من جديد.	– مخصصات عامة ذات طابع احتياطي.
– أرباح محتجزة.	– أدوات مالية هجينة.
– الاحتياطات المعلنة	– ديون تابعة لأجل(القروض المساندة)

المصدر:محمد زرقون، حمزة طيبي، ورقة بحثية مقدمة نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معيار لجنة بازII الجزائر، ص06.

أما بالنسبة لاتفاقية بازل II فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 03/02بتاريخ 2002/11/14، والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف

[1] سليمان الناصر، مرجع سبق ذكره، ص10.

المخاطر(الائتمانية،السوقية، التشغيلية) تماشيا مع ما ورد في هذا الاتفاق، إلا أن إتفاقية بازلII تميزت بكثير من التعقيد، وبالتالي الصعوبة في تطبيق، مما يتطلب من بنك الجزائر إصدار تعليمات(Instructions) لتوضيح كيفية تطبيق التنظيم السابق، وذلك حتى لا يتأخر عن الأجل المحدد له عالميا كما حدث مع اتفاقية بازلI.

ويمكن ذكر أهم المخاطر التي تعالجها نسبة ملاءة بازل II كالتالي:

الشكل رقم (II-01):أهم المخاطر التي تعالجها نسبة ملاءة بازل II:

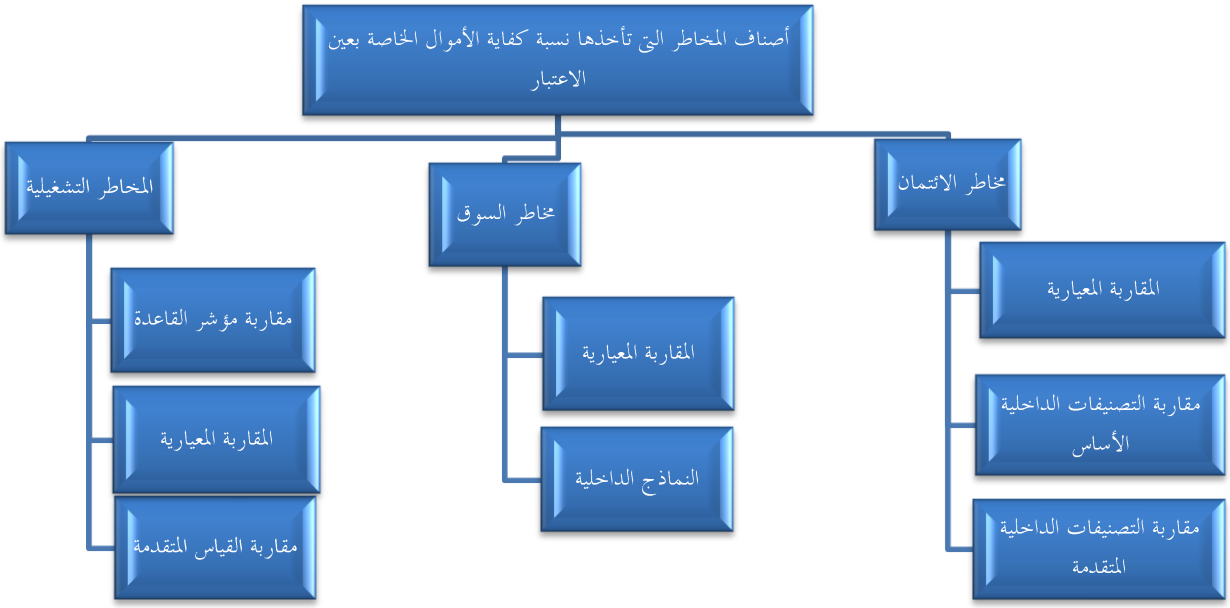

المصدر:محمد زرقون، حمزة طيبي،المرجع السابق، ص07.

لهذا يحاول بنك الجزائر حاليا الأخذ ببعض المستجدات التي جاءت بها اتفاقية بازل III، حيث اتخذت عدة إجراءات في سبيل تهيئة الأرصدة المناسبة لذلك تمثلت أساسا في :[1]

1-رفع الحد الأدنى لرأس المال : تماشيا مع تداعيات الأزمة المالية وبغية تعزيز صلابة النظام المصرفي الجزائري، فقد تم إصدار التنظيم رقم 04/08الصادر في 23ديسمبر 2008م القاضي برفع الحد الأدنى لرأس المال البنوك إلى 10مليار دج والمؤسسات المالي إلى 3.5مليار دج.

2-فرض نسبة السيولة: عمل بنك الجزائر على إصدار النظام رقم 04/11المؤرخ في2011/05/24 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة.

3-إصدار نظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية: رقم 08/11المؤرخ في 2011/11/28 م والذي يلغي أحكام النظام رقم 03/02المؤرخ في 2002/11/04م.

المطلب الثاني:ظهور البنوك الإلكترونية وإنتشار عملية غسيل الأموال

الفرع الأول :ظهور البنوك الإلكترونية

[1] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل دارسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائر**،أطروحة دكتورا، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف)، 2013-2014، ص275.

إن البنوك الالكترونية بمعناها الحديث ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية وحسب، بل موقع ماليا تجاريا إداريا استشاريا شاملا، له وجود مستقل على الخط، فإذا عجز البنك نفسه عن أداء خدمة ما من بين هذا الأطر كان الحل اللجوء إلى الواقع المرتبطة التي يتم عادة التعاقد معها للقيام بخدمات عبر نفس موقع البنك، بل إن أحد أهم تحديات المنافسة في ميدان البنوك الالكترونية أن مؤسسات مالية تقدم على الشبكة خدمات كانت حكرا على البنوك بمعناها التقليدي وفي هذا الإطار نجد بعض المؤسسات التجارية تمارس أعمالا مصرفية بحتة نتجت عن قدراتها المتميزة على إدارة موقع مالي على الشبكة وأصبحت بنكا حقيقيا بالمعنى المعروف بعد أن كانت تعتمد على البنوك القائمة، وجددت هذه الشركة نفسها بعد حين تمتلك وسائل الدفع النقدي التقنية وتستطيع إنشاء قواعد حسابات بنكية خاصة بعملائها وتمنحهم ضمن سياساتهم التسويقية تسهيلات في الوفاء بالتزاماتهم نحوها، ومن تم أصبحت مؤسسات تمارس أعمالا مصرفية، فتح الحساب، ومنح الاعتماد وإدارة الدفع النقدي، ونقل الأموال وإصدار بطاقات الائتمان والوفاء الخاصة بزبائنها وغيرها. [1]

الفرع الثاني: إنتشار عملية غسيل الأموال

تعد عملية غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي يشهدها عصرنا الحديث، [2]حيث فرضت هذه الظاهرة نفسها في مختلف دول العالم، المتقدم منها والنامي على حد سواء في ظل التحرير المالي الذي تشهده أسواق المال العالمية، ففي ظل العولمة والتجارة و الصيرفة الالكترونية ونمو فعاليات أسواق المال الدولية، أصبح من اليسير انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة، وقد حمل في طياته تنامي حركة الجريمة المنظمة وتزايد حركة تداول الأموال والمنظمات الإجرامية على مستوي المحلي والدولي بهدف تغيير صنف الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة، مثل تجارة المخدرات وتهريب السلع، وأعمال الفساد الإدارية والرشوة.

وتواصل ظاهرة غسيل الأموال نموها بشكل متزايد في ظل العولمة المالية، مما يهدد ا لاستقرار الاقتصادي ويكمن حجم المشكلة في ضخامة الأموال التي يتم غسلها كل عام، والتي تتدفق عبر النظام المالي العالمي، ويعتبر البنك طرفا أصيلا مشاركا في عمليات غسيل الأموال وتقديم التسهيلات اللازمة لضخ الأموال المشبوهة في الاقتصاد القومي، لاسيما وأن المنافسة العالمية قد ساهمت في تسهيل نقل هذه الأموال من دولة إلى أخرى، حيث ترحب البنوك بالأموال القادمة إليها رغبة في جذب الودائع بصرف النظر عن مصدرها مادامت الأرباح التي ستتحقق طائلة.[3]

[1] بعلي حسن مبارك، مرجع سبق ذكره، ص53.

[2] زقاي فازية، حمزة فايزة، مرجع سبق ذكره، ص67.

[3] هارون الطاهر،العقون نادية، مرجع سبق ذكره، ص8.

خلاصة الفصل:

إن التطورات والتحولات التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة والتي مست القطاع المالي، بحيث ازدات درجة ترابط الأسواق المالية العالمية، وأصبح العالم يمثل قرية مالية واحدة، نتيجة لاندماج النشاط المالي للدول النامية في الأسواق العالمية وهذا ما يسمي بالعولمة المالية.

لقد ساهمة عدة عوامل في انتشار العولمة بصفة عامة والعولمة المالية بصفة خاصة، ومن بينها تنامي الرأس مالية وعجز الأسواق الوطنية على استيعاب الفوائض المالية وظهور الابتكارات المالية، بالإضافة إلى التحرير المالي، كما ساعدت العولمة المالية من خلال عملية التحرير المالي إلى حدوث تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال.

ومع زيادة التوجه نحو العولمة المالية حدثت الكثير من الانعكاسات المالية على الجهاز المصرفي، كالخوصصة والاندماج المصرفي وتزايد ظاهرة غسيل الأموال، إضافة إلى الالتزام بالمعايير المصرفية الدولية والتي من بينها معايير لجنة بازل، باعتبار هذا الأخيرة تكتسي أهمية بالغة على الصعيد العالمي، إذ أصبحت البنوك تعمل على تكييف نشاطاتها بما يتوافق ومتطلبات هذه اللجنة، وبغية مواكبة ومسايرة العولمة المالية، على الجهاز المصرفي الجزائري إتباع مجموعة من الإستراتجيات لمواجهة هذه التحديات.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري

وكالة أدرار

تمهيد الفصل:

إن التغيرات والتطورات التي تشهدها الساحة المصرفية، باتت تشكل تحديا أمام عمل هذا القطاع مما يؤثر على نشاطها وبالتالي على الاقتصاد ككل، ولذا أصبح ملزم على البنك الوطني الجزائري إنتهاج آليات واستراتجيات من شأنها تعمل على الرفع من خدماته، والتحسن في أدائه وفق متطلبات العولمة.

وبما أن هدفنا في هذا الفصل هو محاولة تسليط الضوء وإبراز أهم متطلبات التي يجب أن يستوفي بها البنك لمواكبة التطورات العالمية ولذلك سنحاول معالجة ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول:الإطار المنهجي للدراسة.

المبحث الثاني:تحليل دليل المقابلة الشخصية المعمقة وعرض النتائج

المبحث الأول:الإطار المنهجي للدراسة

يعد البنك الوطني الجزائري من الوسائل السياسة الحكومية التي تهدف إلى المشاركة في القطاع الصناعي،كما يعتبر مؤسسة مالية متخصصة للإطلاع على مهمة تمويل الاستثمارات العقارية الخاصة بالقطاع ،إضافة إلى مختلف الأنشطة البنكية التي تقوم بها بهدف تحقيق التنمية والمساهمة في الإقتصاد الوطني.

المطلب الأول:لمحة تاريخية للبنك الوطني الجزائري(وكالة أدرار)

الفرع الأول:التعريف بالبنك الوطني الجزائري

نشأت وكالة أدرارسنة 1983م، وهذا بمبادرة من البنك الوطني الجزائري، نتيجة زيادة النشاطات الاقتصادية في المنطقة، والرغبة في تقريب البنك من العملاء والمستثمرين لتشجيع الاستثمارات والمساهمة في تنمية المنطقة، وتتبع وكالة أدرار للمديرية الجهوية ببشار، وتقوم باستقبال الودائع للحصول على فوائد بالمقابل، ومختلف الأنشطة البنكية من سحب ومنح للقروض بأنواعها وفق شروط موضوعة مسبقا، فتح الحسابات بكل أنواعها، وغيرها من الخدمات البنكية لدى البنوك التجارية، وتهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم الخدمات المصرفية بأحسن الطرق وأسرعها سعيا لتحقيق أقصى ربح؛
- تسهيل المعاملات لسرعة أداء العمليات البنكية؛
- تقديم القروض الخاصة بالاستثمارات الفعالة في الاقتصاد القومي من خلال خلق مناصب شغل والمساهمة في الاقتصاد الوطني.[1]

الفرع الثاني:الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري

تضم الوكالة(250)أدرار أربعة مصالح رئيسية يشرف عليها المدير، مدير مساعد وأمانة(سكريتارية):[2]

1)المدير:

هو المسؤول المباشر على الوكالة أمام المديرية الجهوية والعامة وتتلخص أهم مهامه فيما يلي:

- السهر على تطبيق القرارات القانونية والتنظيمية على مستوى الوكالة؛
- استقبال طلبات القروض ودراستها ومناقشتها، واتخاذ القرار بشأنها؛
- التحكم في التكاليف ومتابعتها والمحافظة على ممتلكات الوكالة؛
- السعي على توسيع دائرة المتعاملين مع الوكالة والتطور التجاري لها؛
- السهر على تطوير الوكالة والمحافظة على سمعتها؛
- تطبيق القوانين والقواعد التي تصدرها المديرية العامة.

[11] وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار بتاريخ 2017/02/05.
[2] وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري وكالة أدارر بتاريخ 2017/02/05.

2)المدير المساعد:

هو المكلف بقسم الشؤون الإدارية ويتم تعينه من طرف رئيس المدير العام للبنك الوطني الجزائري لإنجاز عدة مهام أهمها:

- ينوب عن المدير في حالة غيابه؛
- متابعة العمال والموظفين في أعمالهم وسلوكاتهم(منح العمال والانضباط داخل الوكالة)؛
- متابعة نشاط الاستغلال للوكالة؛
- مسؤول أمام المدير عن كل النشاطات التي يقوم بها.

3)السكريتارية(الأمانة):

وتتمثل مهامها فيما يلي:

- استقبال المكالمات الهاتفية والفاكسات والرد عليها؛
- تقوم بتنظيم مواعيد استقبال المدير لزبائن الوكالة؛
- القيام بالرد على المراسلات وذلك حسب تعليمات المدير؛
- المحافظة على أسرار المؤسسة كونها مكلفة بحفظ أمور المدير.

وتتمثل مصالح الوكالة فيما يلي:

1)مصلحة الإدارة:

تضم هذه المصلحة المدير والمساعدة والسكريتارية وموظفون شبه بنكيون يتمثلون في المكلفين بالحراسة والنظافة، والمسؤولين عن الأمن داخل الوكالة من الحراس الليليين وأعوان الأمن، والعمال في إطار عقود ما قبل التشغيل، والسائق.

2)مصلحة الصندوق:

يشرف عليها رئيس المصلحة، يقوم بإدارة نشاطاتها والتنسيق بينها ومن هذه النشاطات:

- القيام بكل العمليات التي تتم بالنقود السائلة من مسحوبات وإيداعات وتحويلات نقدية مع البنك المركزي وباقي الوكالا؛،
- تحصيل جميع السندات سواء كانت شيكات أو كمبيالات واردة من الزبائن؛
- مراقبة الوثائق المحاسبية لكل يوم وتجميعها وإرسالها إلى مديرية المحاسبة وهذا بشكل يومي؛
- القيام بمراجعة حسابات البنك سواء تعلق الأمر بحسابات الزبائن على شكل حسابات جارية شيكات وحسابات ادخار، أو الحسابات الداخلية مع الرصيد الموجود بمديرية المحاسبة، ومعالجة الأخطاء في حالة وقوعها، وتضم مجموعة من الأقسام وهي:

قسم الصندوق؛ وقسم التحويلات؛ قسم التحصيل؛ قسم المقاصة؛ قسم اليومية والإحصاءات والمراجعة.

3)مصلحة المعاملات مع الخارج:

وتضم هذه المصلحة قسمين أساسيين:

– قسم المعاملات بالعملة الصعبة:ويتولى عملية الصرف وتسيير الحسابات المقترحة مع الزبائن بالعملة الصعبة؛

– قسم التجارة الدولية :ويتولى عمليات التجارة الدولية التي يقوم بها العملاء مع الخارج.

4)مصلحة التعهدات:

وتضم هذه المصلحة أربعة أقسام:[1]

– قسم الشؤون القانونية والمنازعات:

ويتولى هذا القسم:

– فتح أو غلق حسابات العملاء؛

– تقييم الاعتراضات على الحسابات والشيكات (العدالة، وكالات أخرى)؛

– معالجة وتلقي طلبات تأجير الخزائن الحديدية؛

– القيام بتلقي وتسيير طلبات الحصول على بطاقات السحب الآلي.

– قسم دراسة وتحليل الأخطاء والتنشيط التجاري:

ويقوم هذا القسم بالوظائف التالية:

– القيام بتلقي طلبات القروض من العملاء ودراستها وقبولها بعد قيام المديرية الجهوية بالموافقة عليها؛

– يهتم بالودائع لأجل وقسائم الصندوق، وكذ ا عملية التنشيط التجاري والتي تهدف من خلالها الوكالة إلى المحافظة على عملائها من جهة، وجلب عملاء جدد من جهة أخرى.

– قسم الاستغلال ومتابعة استخدامات القروض:

ويتولى هذا القسم:[2]

– القيام بالمتابعة التقنية لاستخدامات القروض؛

– تولي عملية تحصيل الضمانات المطلوبة؛

– القيام بمتابعة تحصيل أقساط ومستحقات القروض؛

– تولي عملية إعداد العقود المختلفة التي يبرمها البنك مع زبائنه.

– قسم الإحصاءات الدورية:

ويهتم هذا القسم ب:

– القيام بالإحصاءات الدورية على مستوى استخدام القروض، وتولي عملية متابعة القروض غير المدفوعة ومحاولة تحصيلها؛

– القيام بالإحصاءات الدورية الخاصة بحسابات البنك وتصحيح الأخطاء.

[1] وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار بتاريخ 2017/02/05

[2] وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار بتاريخ 2017/02/05

الشكل رقم (III-01): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة أدرار

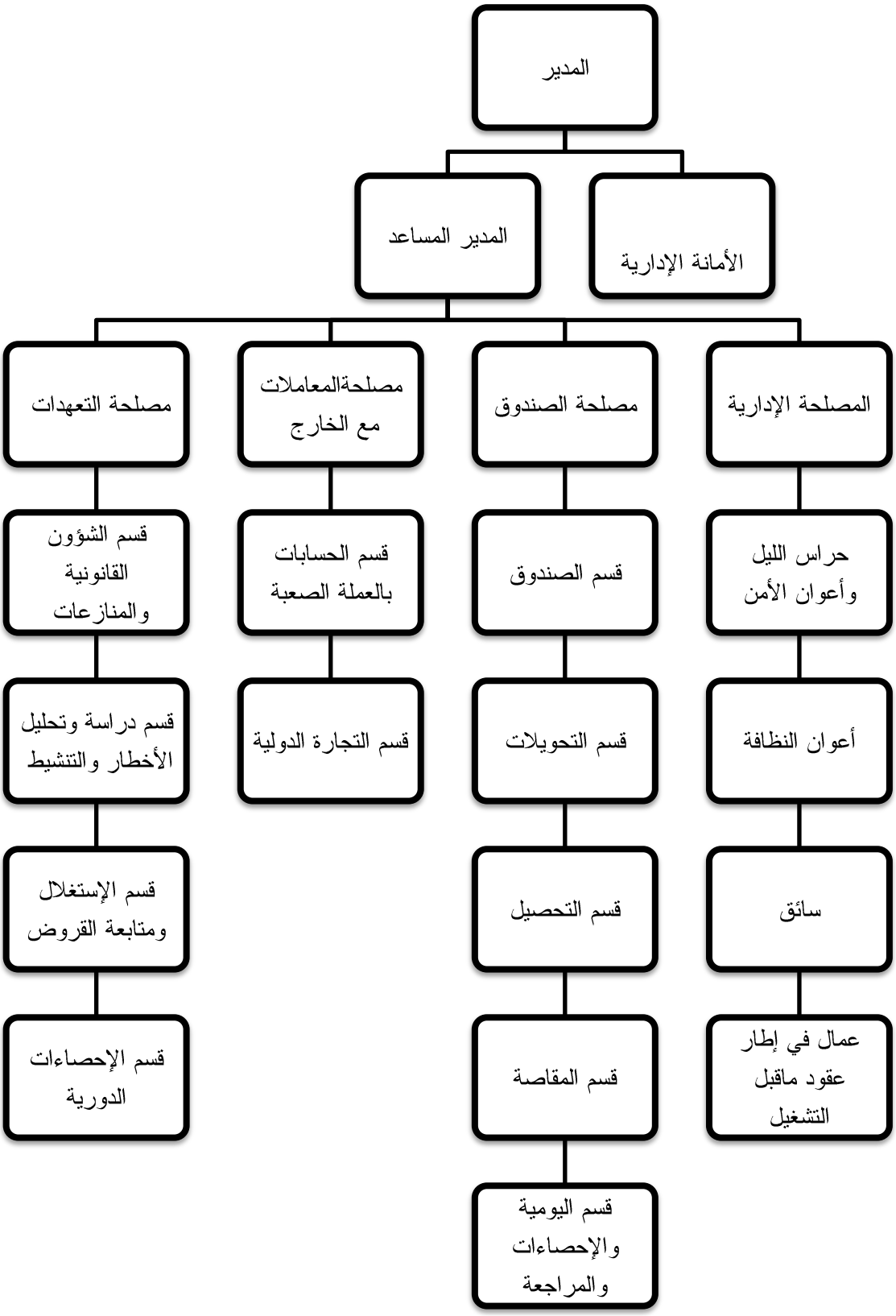

المصدر: وكالة BNA بأدرار

الفرع الثالث:وظائف ومهام البنك الوطني الجزائري

من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري مايلي:

– يقوم بالوظائف البنكية وفقا للأسس المصرفية التقليدية المتعلقة بالمخاطر وضمان القروض وتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف وكذا العمل على خطة الدولة المتضمنة موضوع الائتمان قصير متوسط وطويل الأجل؛

– إقراض المؤسسات الصناعية العامة منها والخاصة؛

– خصم الأوراق التجارية؛

– تمويل عملية التجارة الخارجية؛

– قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المؤسسات لإعادة استثمارها؛

– التدخل في عملية الصرف الآجل والعاجل؛

– يلعب دور البنك المراسل بالنسبة للبنوك الأجنبية؛

– إعطاء الضمانات لكل الأسواق العمومية؛

– يمنح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا ويساهم في الرقابة على وحدات الإنتاج.

ومن بين الأهداف التي يسعى البنك الوطني لتحقيقها نذكر منها:

– تحسين التسيير وجعله أكثر فاعلية للتكييف معا لتطورات وذلك بإدخال تقنيات حديثة وجديدة في ميدان التسيير والتسويق؛

– توسيع الشبكة البنكية وتقريبها من الزبائن؛

– تحسين وتطوير أنظمة المعلومات والوسائل التقنية؛

– فرض الرقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية والتقنية.

المطلب الثاني: الطريقة المنهجية المتبعة في الدراسة

تعتبر الدراسة الميدانية دورا مهما في البحث حيث أن الطريقة والمنهجية المستخدمة هي أساس هذه الدراسة وذلك من أجل الوصول إلى المعلومات والنتائج وإثبات أو نفي صحة الفرضيات .

– تحديد العينة الدراسة:

تتكون العينة محل الدراسة من مديرية الجهوية للولاية إدرار متمثلة في البنك الوطني الجزائري باعتبارها مؤسسة مالية متخصصة في تمويل الحاجات الخاصة بالقطاع .

– تحديد طبيعة المتغيرات:

يندرج موضوع مذكرة حول متطلبات تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة المالية، بحيث يحتوي الموضوع على متغيرين احدهما مستقل المتمثل في العولمة المالية، ومتغير التابع هو متطلبات التأهيل الجهاز المصرفي.

-تحديد المشكلة:

بغية معرفة أثر تداعيات العولمة المالية على تأهيل البنوك التجارية العمومية، قمنا بتسليط الضوء على الواقع المعاش البنك الوطني الجزائري وذلك من أجل رسم الصورة الحقيقية لهذه الأخيرة.

-الأدوات المعتمد لجمع المعلومات:

لقد اعتمدنا في دراستنا على استخدام كل من:

- **أداة الملاحظة:**

وهذا من خلال الزيارة التي تمت محل الدراسة حيث تم من خلال هذه الأداة ملاحظة وضعية البنك هيكله التنظيمي وكذا وسائل الدفع وبرامج المستعمل في تقديم الخدمات المصرفية.

- **أداة المقابلة:**

لقد اعتمدنا في هذا البحث على استخدام المقابلة الشخصية المتعمقة،وتتم المقابلة المتعمقة عندما يكون الباحث على علم بالأسئلة التي يريد الإجابة عليها من الفرد المستهدف،ولكنه لا يرغب في تقنين الأسئلة حتى لا يضعف من التفاعل لذلك أطلق عليها conversationwitha purpose.

بحيث قمنا بعقد مقابلة الشخصية المتعمقة مع أحد مسؤولي البنك، بغرض فهم أكثر وتوضيح بعض الاستفسارات للحصول على معلومات دقيقة، ويتم تقييدها بالكتابة لمناقشة وإستضاح رأى مسؤولي البنك

وقد تمت المقابلة على ثلاث مستويات :

- ✓ وضعية الموارد البشرية :وهذا من أجل معرفة مدى الاهتمام بالعنصر البشري للإرتقاء بخدمات البنك
- ✓ وضعية تسيير القروض: من أجل معرفة وضع تسيير القروض بالبنك.
- ✓ وضعية الخدمات المصرفية:ونهدف من خلالها إلى معرفة واقع البنك لمواكبة التطورات الحديثة في الخدمات المصرفية.

-طريقة تصميم دليل المقابلة محل الدراسة :

يضم دليل المقابلة الشخصية المتعمقة، أسئلة تم صياغتها بالاستعانة ببعض الدراسات السابقة قصد الإجابة على إشكالية البحث ،حيث تم تصنفيها إلى ثلاثة وضعيات وهي كالأتي:

- ❖ **وضعية الموارد البشرية للبنك:**
  - هل يتلقى عمال البنك برامج و داورت تدريبية تتماشى ومستجدات الخدمات المصرفية؟
  - وما طبيعة هذه الدورات؟
  - هل تواكب الكفاءات البشرية ببنك لتغيرات والتقدم الحاصل في تكنولوجيا المعلومات؟
  - هل جميع العمال بالبنك يتمتعون بكفاءة وخبرة تعليمية عالية؟
- ❖ **وضعية تسير القروض للبنك:**

- هل هناك متابعة للقروض الممنوحة من طرف البنك؟
- ماهو الوقت المستغرق لدراسة ملفات القروض من قبل البنك؟
- هل يعاني البنك من مشكلة السيولة؟

❖ **وضعية الخدمات المصرفية للبنك:**

- هل وسائل الدفع المتوفر بالبنك كافية لتلبية حاجيات الزبائن؟
- هل شبكة البنك بمختلف انواعها كافية لتقديم خدمات المصرفية للزبائن؟
- هل تم تحديث النظام(البرنامج) المعتمد في تقديم الخدمات المصرفية؟
- هل تم تغير الهيكل التنظيمي للبنك؟
- هل توجد منافسة حقيقية بين البنك والبنوك التجارية الأخرى؟
- هل هناك تدخل من الجهات العليا في إدراة وتسير البنك؟
- هل يعاني البنك من ظاهرة غسيل الأموال؟
- هل يلتزم البنك بمعيار رأس المال الذي حدد ب08% من طرف لجنة بازل؟
- هل يمارس البنك عملية الإندماج بين البنوك التجارية الأخرى؟
- هل هناك نية شراكة من طرف البنك في تبني عملية الخوصصة؟

المبحث الثاني :تحليل دليل المقابلة وعرض النتائج

قمنا في هذا المبحث بتحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها من قبل المقابلة الشخصية المتعمقة، بغية معرفة المتطلبات الأساسية الواجب إتباعها لتأهيل البنوك التجارية العمومية، وذلك من خلال جمع وتحصيل أكبر قدر من المعلومات، والتي تسمح لنا بمعرفة مدى نجاعة البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار لمواكبة التطورات العالمية.

المطلب الأول:تحليل دليل المقابلة الشخصية المعمقة

بعد الحصول على إجابة الأسئلة الموجهة للعينة محل الدراسة سيتم تحليل النتائج وتفسيرها حسب كل وضعية كمايلي:

-وضعية الموارد البشرية للبنك:

إن تطوير الخدمات المصرفية بكفاءة وفعالية جيدة، أصبح مرهون بمادى توفر إطارات بشرية مؤهله باعتبارها عنصر أساسي لنجاح وتطوير أي عمل، ومن خلال المقابلة الشخصية التي قمنا بها مع أحد مسؤولي البنك من أجل معرفة مدى اهتمام البنك الوطني الجزائري محل الدراسة بالعنصر البشري

اتضاح أن البنك يلقي اهتمام بالغ بالتكوين و رسكلة الموظفين وهذا لمواكبة التغيرات التي تطرأ على مستوى البنك، بحيث يتلقى الموظفين دورات تدريبية المعهد التكوين المصرفي وهذه خاصة ببنك ، و

دوارات استثنائية FIBتتم في حالة حدوث تغير للبرنامج أو حدوث تغير للهيكل التنظيمي، كما أن جل موظفين البنك لديهم مستويات ومؤهلات علمية عالية، ويكمن توضح ذلك في الشكل التالية :

الجدول رقم(III-01):الدرجة العلمية للموظفي البنك

عدد العمال	الدرجة العلمية للموظفين
03	ماستر
07	ليسانس
02	بكالوريا
03	شهادات أخرى

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات مقدمة من طرف البنك

ويمكن ترجمة بيانات الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (III-02):الدرجة العلمية للموظفين

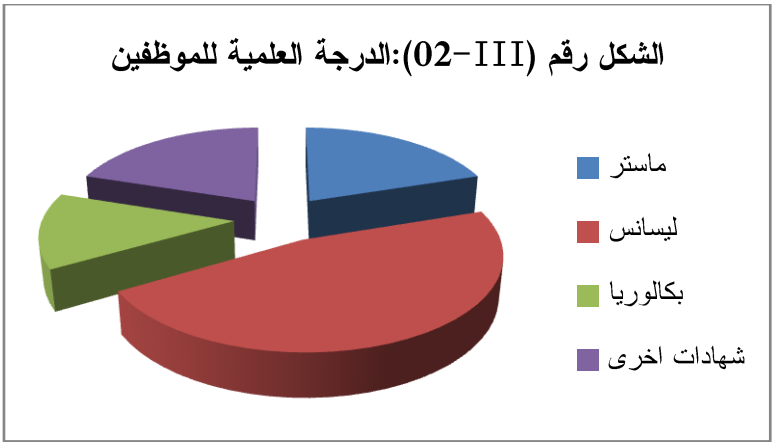

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول(III-01) باستخدام برنامج excl

وهذا الأمر يساعدها على مواجهة ومحاربة عملية اختلاس و تبيض الأموال بتوعية موظفين بذلك.لأن مهما توفر البنك على وسائل مادية متطورة، مع وجود إطارت بشرية غير مؤهلة ينعكس ذلك على أداءها رغم كل هذا الاهتمام الغير أن هذا الأمر يتوقف على مدى استيعاب الموظفين لهذه الدورات و تطبيقها على الواقع العملي.

-وضعية تسير القروض بالبنك:

تعد عملية منح القروض من النشاطات الأساسية التي يرتكز عليها البنك لتحقيق عوائد كثيرة ، ولهذا فان البنك محل الدراسة يتبع عدة إجراءات لمنح القروض وهذا لتفادي تعثر القروض وضمان تسيرها، وذلك بفرض ضمانات ورهانات عقارية على طلب القرض ومتابعته، أما فيما يخص تيسر القرض والمدة دراسة ملفاته تكون حسب حجم القرض فإذا كان صغير فانه يكون في 03اشهر، أما إذا

كان كبير فانه يكون في09أشهر، كما إتضح أن البنك لا يعاني من مشكلة فائض السيولة، وهذا الأمر يشجع عمليات الاقتراض والاستثمار.

-وضعية الخدمات المصرفية:

من أجل معرفة واقع الخدمات المصرفية في البنك خاصة في ظل التطورات المتلاحقة التي يعرفها القطاع ، سواء فيما يخص تطوير وسائل الدفع أو إعادة صناعة الخدمات المصرفية بالبنك محل الدراسة ومن خلال الملاحظات و المقابلة اتضح ما يلي:

-مدى توفر وتجديد وسائل الدفع:

قصد تقديم خدمات راقية وبشكل فعال، يفرض على البنك توفير وتطوير وسائل الدفع ملائمة لذلك، سواء فيما يخص برامج الإعلام آلي أو شبكة التواصل، وقد توصلنا من خلال الملاحظة والمقابلة الشخصية التي تمت محل الدارسة ، أن من بين وسائل الدفع التي يستخدمها البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار هي الشباك الآلي GAB، وموزع آليDAB الخاصة بجميع البنك أي وجود شبكة موحد بين البنوك، أما برنامج المستعمل في العمل متمثل في V8.

-إعادة تحديث الهيكل التنظيمي للبنك:

نظرا لتطورات التكنولوجيا والتغيرات التي تطرأ على مستوى البنك، يفرض عليه تغير الهيكل التنظيمي بما يتماشى ومستجدات التطورات الراهنة، وهذا مالاحظناه في البنك محل الدراسة، حيث تم استحداث الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة أدرار بإضافة بعض المصالح، منها مصلحة مكلفة بالزبائن و كذا مصلحة المراقب الذي يراقب النشاط والعمليات التي تتم في البنك، كما تم تغير في ترتيب المصالح وهذا يدل على توسيع في نشاطات البنك.

-المنافسة بين البنك و البنوك التجارية الأخرى:

إن أهم الطرق لزيادة البنك قدرته على المنافسة هي توفر إطارات قادرة على مواكبة التطورات العالمية بالإضافة إلى معدات والتجهيزات الحديثة التي تسهل وتساعد على ترقية أداء البنك ، وبالتالي تقديم نوعية خدمات جيدة للزبائن والتي من خلالها يضمن مكانة قوية تمكنه من المنافسة البنوك التجارية الأخرى بقوة إلا أن ما استنتجنها من خلال المقابلة الشخصية بالبنك محل الدراسة بعدم توفر قدرة تنافسية بين البنك محل الدراسة والبنوك التجارية الأخرى ويكمن سببه في محدودية النشاط البنوك التجارية العمومية على المستوى المحلي إي لكل بنك والنشاط المتخصص فيه، وهذا ما لاحظنه من خلال الانتشار الجغرافي لهذه البنوك.

-عملية غسيل الأموال:

إن غياب إطارات فكرية ومؤهل قادرة على مواكبة مستجدات التكنولوجيا ومعلوماتية بالبنك، ينجر عنها انتشار عمليات الاختلاس وغسل الأموال، وقد اتضاح من خلال المقابلة التي قمنا بها مع احد

مسؤولين البنك أن البنك الوطني الجزائري كذلك يعاني من ظاهرة غسيل الأموال، وما يفسر هذا تكثيف البنك لدورات التدريبية للعمال وتوعيتهم لكشف عملية الإحتيال والإختلاس.

-ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال:

إن إلتزام البنوك بمعيار كفاية رأس المال الذي حدد ب 08%حسب قرار لجنة بازل، أمر يوضح مدى اهتمام البنوك بتغطية المخاطر المتزايدة مثل القروض والتوظيفات الأخرى،والبنك الوطني الجزائري محل الدراسة كأي بنك من البنوك التجارية العمومية ملزم كذلك بالاحتياط من المخاطر المتزايدة من جراء العولمة المالية وذلك من أجل تدعيم رأس المال،بحيث يجب أن تصل نسبة أموالها مجموع أصولها بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية.

-عملية الاندماج البنك مع بنوك التجارية:

بغية تنويع نشاط البنك واكتسابه قوة الوجود والاستمرارية، يقتضي تعاون واندماج البنوك فيما بينها باعتبار عملية الاندماج وسيلة لمواجهة مستجدات والتطورات العالمية، ولقد توصلنا من خلال المقابلة التي قمنا بها مع أحد مسؤولي البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار، بأن البنك يمارس عملية الاندماج، مع بنك التنمية المحلية وقد نتج عن هذه العملية أنشاء الشركة الوطنية للإجار المالي SNLوالتي تقوم بعملية البيع بالإجار.

- خوصصة البنك :

تعتبر الخوصصة هي الحل الوحيد لترقي البنوك الجزائرية، إلى مستوى تستطيع فيه أن تواجه البنوك الأجنبية، وزيادة قدرتها التنافسية خاصة في ظل العولمة المالية، وتطوير خدمتها المصرفية، إلا أن ما توصلنا إليه من خلال المقابلة الشخصية المعمقة التي قمنا بها بالبنك الوطني الجزائري محل الدراسة بأنه غير مهيأ لتبني عملية الخوصصة وذلك لأسباب التالية:

- ✓ الخوصصة لا تضمن للزبائن الأموال وأحسن مثال هو بنك الخليفة.
- ✓ تدخل جهات العليا في أدارة وتسير البنك .
- ✓ التخوف من سيطرة البنوك الخاصة على البنوك العمومية

المطلب الثاني :عرض النتائج المقابلة الشخصية المعمقة

بعد النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التطرق إلى أحد البنوك التجارية العمومية، المتمثلة في البنك الوطني الجزائري بادرار وهذا من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم التوصل النتائج التالية:

- ➢ إن تمتع الموظفين في البنك بخبرات ومؤهلات عالية و التزامهم بالقيام بمسؤولياتهم، يجعل المعلومات المقدمة للزبائن تتميز بالشفافية والوضوح.
- ➢ إن التغيرات والتطورات التي تطرأ على القطاع المصرفي فرضت على البنك الوطني الجزائري ضرورة تحديث وتغير هيكلها التنظيمي من اجل التكييف مع أوضاع العولمة المالية.

- إن أهم الطرق لزيادة البنك قدرته على المنافسة هي تكوين ورسكلة الموظفين لمواكبة التطورات الخارجية ، بإضافة المعدات والتجهيزات الحديثة التي تسهل وتساعد على ترقية أداء البنك ، وبالتالي تقديم خدمات جيدة لزبائن والتي من خلالها يضمن البنك مكانة قوية تمكنه من منافسة البنوك التجارية الأخرى.
- ضرورة اهتمام البنك الوطني الجزائري بعملية الخوصصة، باعتبارها الحل الوحيد لنجاح الإصلاح البنكي وتحديث البنوك ورفع من مستوى أداءها، وهذا ما يمكنها من مواجهة البنوك الأجنبية خاصة في ظل العولمة المالية.
- من الضروري التزام البنك الوطني الجزائري بمعيار كفاية رأس المال الذي حدد من قبل لجنة بازل ، وذلك لأنها ملزمة بالاحتياط من المخاطر المتزايدة من قبل العولمة المالية.
- إن قيام البنك الوطني الجزائري بإعداد دراسات بغرض منع وقوع الخسائر وتجنب المخاطر يمكنه من تحقيق أهدافه دون أي عراقيل أو عقبات.
- تهدف عملية الاندماج البنوك إلى اكتساب البنك قوة وجود والاستمرار وفعالية أكثر وقدرة أعلى وعلى المرونة والحركة، وقد توصلنا في دراستنا الميدانية إلى إن البنك الوطني (BNA)يمارس عملية الاندماج مع البنك التنمية المحلية (BDAL) و التي نتج عنها الشركة الوطنية للإجار المالي(SNL).
- إن التوسع الكبير في استخدام التكنولوجيا الخدمات المصرفية يفرض على البنك الوطني الجزائري،استخدام تقنيات ووسائل متطورة كاستخدام وسائل الدفع الالكترونية المتمثلة في بطاقات الائتمانية و النقود والشيكات الالكترونية ، وذلك بغية تقديم خدمات راقية للزبائن.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا تسليط الضوء على البنك الوطني الجزائري وكالة إدرار، وهذا لمعرفة مدى مواكبتها لمستجدات العالمية، حيث اعتمدنا في دراستنا على استخدام المقابلة الشخصية المتعمقة، بحيث يتضمن دليل المقابلة مجموعة أسئلة حول مدى نجاعة البنك لمواكبة التطورات العالمية، فتوصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي أن البنك يحاول مواكبة التطورات والتغيرات والتقدم التكنولوجي ، وذلك من خلال إعادة تحديث هيكله التنظيمي من أجل التكيف مع الأوضاع الجديدة ، والتطوير المستمر في تجديد تنوع الخدمات والنشاطات التي يقوم بها، كما استنتجنا أن البنك محل الدراسة يمارس عملية الاندماج على مستوى المحلي ، وهذا بالإضافة إلى التزامه بمعيار كفاية رأس المال لتغطية المخاطر بالبنك.

خـــاتمة

على ضوء التطورات والتحولات الحاصلة في العالم، وخاصة في السنوات الأخيرة والتي من أبرزها العولمة المالية و ظهور التكنولوجيا التي تعتبر الدافع ومحرك للاقتصاد ، و زيادة درجة ترابط الأسواق المالية بفعل اتفاقية تحرير التجارة العالمية ، وتحول آليات السوق، وكذا تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات إذ أصبحت الأسواق المصرفية المتطورة و تتميز بشدة المنافسة .

ونظرا لانفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي و التحول إلى اقتصاد السوق، عملت على إصلاح القطاع المصرفي الجزائري من خلال التعديلات التي تضمنها قانون النقد والقرض بهدف معالجة العراقيل التي تحول على تأهيله لمواكبة التغيرات والتطورات العالمية ، و للحد من المخاطر العولمة المالية وتعظيم مزاياها، يتطلب هذا تبني إستراتيجيات واليات تسمح لها بتحقيق هدفها الأساسي وأدائه بكفاءة، من خلال وضع آليات تسمح لها بإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية في إطار تحول إلى البنوك الشاملة والعمل على الاندماج والخوصصة البنك بما يسهل لها الفعالية وتطوير أدائها لزيادة القدرة على المواجهة ومنافسة البنوك الأجنبية، بالإضافة إلى الالتزام بمعاير اتفاقية بازل، وذلك من خلال الالتزام بمقررتها بغية تغطية المخاطر والارتقاء بأداء الخدمات المصرفية.

نتائج اختبار الفرضيات:

في بداية الدراسة افترضنا مجموعة من الفرضيات قمنا باختبارها في الدراسة النظرية والتطبيقية، فتوصلنا إلى مجوعة من النتائج كالآتي:

الفرضية الأولى:فرضية صحيحة يعتبر قانون النقد والقرض أهم إصلاح للمنظومة المصرفية، لأنه حمل في طياته الهيكل والوضعية التي يجب أن يكون عليها الجهاز المصرفي في ظل اقتصاد السوق، بالإضافة إلى تعديلات التي جاء بها هذا الإصلاح.

الفرضية الثانية:فرضية خاطئة،للعولمة المالية آثار سلبية وأخرى ايجابية، بحيث تكمن آثارها الايجابية في عملية الاندماج المصرفي وكذا عملية التحول إلى البنوك الشاملة، أما الآثار السلبية تتمثل في انتشار عملية غسيل الأموال وتزايد حدوث الأزمات بالإضافة إلى انعكاسات وآثار أخرى ناتجة عن العولمة المالية.

الفرضية الثالثة: إن وضعية الخدمات المصرفية لم ترتقي للمستوى التي تستطيع فيه مواكبة العولمة المالية، وتم نفي صحة هذه الفرضية في الدراسة التطبيقية بالاستعانة بالمقابلة الشخصية المعمقة حيث توصلنا إلى أن الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار محدودية النشاط ، وهذا ما لا يمكنها من ممارسة عملية الخوصصة.

النتائج العامة:

- بهدف تحول الجزائر من اقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق تبنت جملة من الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية.

-يعتبر قانون النقد والقرض أهم إصلاح الذي عرفه القطاع المصرفي وذلك من خلال التعديلات التي جاء بها 01/01 و 11/03 بالإضافة إلى تعديلات أخرى .

- رغم الإمكانيات المالية إلى يتوفر عليها الجهاز المصرفي الجزائري إلا أنه يحتاج إلى كوادر وتقنيات تأهيله إلى تحقيق أهدافه بشكل جيد ومتطور، لمسايرة مستجدات العولمة المالية .

- تعرف العولمة المالية على أنها النمو الهائل في حجم ونوعية المعاملات المالية الذي يخترق كل أشكال الحواجز الجغرافية والقيود التنظيمية بحيث تصبح المعاملات المالية تتم في إطار سوق مالي عالمي موحد يضمن الحصول على أعلى العوائد بأقل المخاطر.

- إن الانفتاح الاقتصادي يلزم القطاع المصرفي أن يساير التنظيمات الحديثة والمعايير العالمية ، للعمل المصرفي خاصة اتفاقية بازل.

- يعد التوجه نحو الاندماج بين البنوك الجزائري احد السبل إلى اكتساب البنك قوة وجود والاستمرار وفعالية أكثر وقدرة أعلى وعلى المرونة والحركة، و الزيادة القدرة التنافسية وتوسع العمل المصرفي.

- ضرورة اهتمام البنوك التجارية العمومية بعملية الخوصصة ، باعتبارها الحل الوحيد لنجاح الإصلاح البنكي وتحديث البنوك ورفع من مستوى أداءها ، وهذا ما يمكنها من مواجهة البنوك الأجنبية خاصة في ظل العولمة المالية.

- إن الإهتمام بالعنصر البشري يعد أمر مهم في القطاع المصرفي بحيث أن تكوين وتسير الموارد البشرية بما يتماشى ومتطلبات العمل المصرفي،وهذا يتطلب وجود عناصر مسيرة ذات خبرة وكفاءة عالية.

التوصيات:

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج نوصي بمايلي:

- ❖ ضرورة تشجيع البنوك التجارية العمومية المحلية لتبني عملية الاندماج في البنوك.
- ❖ العمل على تزويد البنوك باليات ووسائل متطورة وذلك بإدخال وسائل التكنولوجية الحديثة والمعلوماتية في العمل المصرفي.
- ❖ ضرورة تثقيف الموظفين بالبنك فيما يخص بعض التنظيمات و الإجرءات المتعلق بالخدمات المصرفية.
- ❖ أهمية العنصر البشري في تحسين الخدمات المصرفية، لهذا يجب العمل على تأهيله وتدريبه وفق متطلبات العولمة المالية.
- ❖ الاهتمام بمستجدات العولمة المالية في البنوك عن طريق عمليات التسويق المصرفي.

الأفاق المستقبلية:

بعد تطرقنا لهذه الدراسة نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون مواضيع لأبحاث مستقبلية:

- ❖ تعزيز دور اتفاقية لجنة بازل في تأهيل البنوك العمومية.

- ❖ هل تعتبر العولمة المالية على أداء الجهاز المصرفي تحديا أم فرص.
- ❖ مامدى مساهمة العنصر البشري في رفع كفاءة البنوك لمسايرة التطورات الراهنة .
- ❖ دور الاندماج المصرفي في تعزيز و زيادة القدرة التنافسية في البنوك التجارية العمومية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا:الكتب

-الكتب بالعربية:

01:حميد أحمد السعدوني، **العولمة وقضايانا**، ط1، دار وائل للنشر، 2000.

02:رعد حسن الصرف، **عولمة جودة الخدمة المصرفية**، ب ط، دار التواصل العربي، 2008.

03:صلاح عباس، **العولمة في إدارة المنظمات العالمية**، ب ط ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر الإسكندرية،2005.

04:طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004.

05:عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي، **العولمة المالية و إمكانية التحكم عدوى الأزمات المالية**، ب ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.

06:عبد الغفار حنفي، **إستراتجية الاستثمار في بورصة الأوراق المالية**، ب ط، الدار الجامعية،2007.

07:عبدالمطلب ع بد الحميد ، **العولمة و إقتصاديات البنوك** ، ب ط، دار الجامعية للنشر والتوزيع،الإسكندرية-مصر، 2002-2003.

08:غالم عبد الله،**العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية** ، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان 2014.

09:فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،الأردن، 2009.

10: كمال علاوي الفتلاوي،عاطف لافي مرزوق ، **العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي**، ط1، دار صفا للنشر والتوزيع،عمان، 2009.

11:محفوظ لشعب،**الوجيزفي القانون المصرفي الجزائري** ، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2008.

12:محمد أحمد الخضيري، **العولمة**، ط1، مجموعة النيل العربية، 2000.

13:محمد العربي ولد خليفة، **مقارنات النقدية**، ب ط، دار الخلدونية، الجزائر، (بدون سنة).

14:محمد توفيق عبد المجيد، **العولمة والتكتلات الاقتصادية**، ط1، دار الفكر الجامعي، 2013.

15:محمود حميدات، **مدخل التحليل النقدي**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

16:ممدوح محمود منصور ، **العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد** ، ب ط، دار الجامعية للنشر الإسكندرية، 2003.

17:هيفاء عبد الرحمن ، ياسين التكريني ، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلي في الاقتصاد العربي** ب ط، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

- الكتب بالفرنسية:

[1] Belkacem Ben Allall ,les effets de l'application de la politique de liberalisation financiéren sur la croissance économique en Algérie(1970/2010):Etude économétrique avec la methode de cointégration

ثانياً :الدوريات

01: آدم حديدي، سليمان ناصر، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الرهينة- أي دور البنك الجزائري؟**، مجلة الجزائر للتنمية الاقتصادية، ع02، جوان 2005.

02:صالح مفتاح، **العولمة المالية** ، مجلة العلوم الإنساني ة، ع02، جامعة محمد خيضر ، بسكرة جوان،2002.

03: عبد الرزاق حبار، **تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري** ، مجلة الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،ع09،2013.

04: عبد الرزاق سلام عبد الرزاق، **النظام المصرفي الجزائري وآلية تحديثه في ظل العولمة المالية**، مجلة الإقتصاد الجديد، ع06، جامعة المدية، ماي،2012.

05: معيزي قويدر، **العولمة المالية وحركة رؤوس الأموال**، مجلة الأفاق،ع05، سبتمبر، 2005.

- تقارير:

01:تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.

ثالثا:أوراق الملتقيات

01:أسماء دردور، نسرين بن عبد زواق، **الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة** ، ورقة بحثية قدمت في ملتقى علمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والعالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف أيام20-21أكتوبر،2009.

02:بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاحات** ، ورقة بحثية

قدمت في إطار ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة شلف.

03: عبد الله بلوناس، آسيا قاسمي، **التكامل المالي للأسواق المالية كوسيلة لتحدي مخاطر العولمة المالية** ورقة بحثية قدمت لملتقى وطني حول عولمة الأسواق المالية الفرص والتحديات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غليزان، أيام13-12أكتوبر،2011.

04: محمد العربي شاكر، غانم عبد الله، **موقع الدول العربية من العولمة المالية أشارة حالة الجزائر** ورقة بحثية قدمت لملتقى دولي حول السياسات التمويل وأثارها على اقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام 22-21 نوفمبر2006.

05: مصطفى عبد اللطيف، بلعورسليمان، **تحديات العولمة المالية للمصارف العربية وإستراتجية مواجهتها مع الإشارة إلى قطاع المصرفي الجزائري** ، ورقة بحثية قدمت في ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة ورقلة(بدون سنة).

06: هارون الطاهر، العقون نادية، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية** ، ورقة بحثية قدمت في ملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة ومخاطر وتقنيات، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل، أيام6/7 جوان 2005.

رابعا:الأطروحات والرسائل

- الأطروحات:

01:آسيا قاسمي، أثر **العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائر،**(أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوقرة بومرداس) 2014-2015.

02:بطاهرعلى،**إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية،**(أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ، فرع تحليل إقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر)،2005-2006.

03:حيات نجار،**إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل دارسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائر،**(أطروحة دكتورا ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية، جامعة فرحات عباس سطيف)،2013-2014.

04:نادية العقون،**العولمة الاقتصادية والأزمات المالية :الوقاية والعلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية** ، (أطروحة دكتورا، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة)، 2012 -2013.

- الرسائل:

01:البحري عبد الله، **أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر** ، (رسالة الماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، 2004-2005.

02:بعلي حسن مبارك، إمكانية **رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة** ،(رسالة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة)،2011-2012.

03:بورمةهشام،**النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية** ،(رسالة الماجستير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20أوت 1995، سكيكدة)، 2008-2009.

04:بوعافية رشيد، **الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري الألفيات والتحديات**، (رسالة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة)، 2004- 2005.

05:رشام كهينة، **واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي** (رسالة الماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس)،2008 -2009.

06:سياسية جدي، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، دراسة حال ماليزيا والسودان**،(رسالة الماجستير، الأسواق المالية والبورصات، جامعة محمد خيضر، بسكرة) ، 2014-2015

07:صفوان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة**، (رسالة الماجستير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة)،2010-2011.

08:ضيف روفية، **إستراتجية النمو المصرفي من خلال عملية الاندماج** ،(رسالة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة)، 2004-2005.

09:فاطيمة بلحاج ، **العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري** ،(رسالة الماجستير ، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران)،2012-2013 .

10:قادة عبد القادر، **متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية** ، (رسالة الماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف)،2008-2009.

11:ليلى لولاش، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة** ، (رسالة الماجستير، تخصص نقود والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة)،2004 -2005.

12:وهيبة خروبي، **تطور الجهاز المصرفي الجزائري ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر دراسة حالة بنك البركة** ،(رسالة الماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة)،2004-2005.

- المذكرات:

01: باكور حنان، **الجهاز الصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية**، (مذكرة تدخل ضمن المتطلبات لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أوكلي محند أولحاج، البويرة)، 2013-2014.

02:حدو على، **إنعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائري**،(مذكرة تدخل ضمن المتطلبات لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3)،2011-2012.

03:زقاي فا يزة، حمزة فازية، **تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري للإندماج في العولمة المالية وإستراتجية مواجهة التحديات،** (مذكرة تدخل ضمن المتطلبات لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أوكلي محند، البويرة)،2014-2015.

خامسا:الأبحاث والدراسات

01:محمد زرقون،حمزة طيبي، ورقة بحثية مقدمة **نحو إصلاحات المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معيار لجنة بازلII**، الجزائر.

سادسا:المواقع الإلكترونية

01- www.startimes.com.02/02-2017.09 :30

02- http://www.drnacer.net.10 /11-2016.22 :42

الملخص:

نهدف في دراستنا إلى معرفة متطلبات تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري ، لمواكبة التطورات العالمية فقد توصلنا إلى أن الجهاز المصرفي الجزائري يحظي بمكانة هامة في النشاط الاقتصادي، باعتباره الممول الأساسي للاقتصاد ، ونظرا لتطورات والتغيرات التي عرفها هذا القطاع بفعل العولمة المالية والتي تعاظم بوادرها في التطور التكنولوجي ، وتحرير تجارة الخدمات وظهور ابتكارات مالية جديدة، يقتضى ضرورة تأهيل الجهاز المصرفي والعمل على إصلاحه بتبني استراتجيات وآليات ، تتماشي ومستجدات التطورات الراهنة.

الكلمات المفتاحية: جهاز المصرفي الجزائري، العولمة المالية، متطلبات التأهيل.

Abstract:

We aim in our study to find out the requirements of the rehabilitation of banking system Algerian to keep up with global developments, may we have reached out that the banking system Algerian favored the status of important in economic activity, as funded the basic economy, given the developments and changes which ever known this sector by the globalization of finance and growing in technological development, and edit trade services and the emergence of innovations new financial, requires the need to the rehabilitation of banking system and work to fix it to adopt strategies and mechanisms, developments current.

Key words: a banking Algerian, globalization of finance, the requirements of rehabilitation.